وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:

- قدور حليمة
- عطا الله نبيلة

تحت عنوان

دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيـــــل

دراسة حالة الجزائر "2006-2016"

لجنة المناقشة:

د مغني ناصر	جامعة المسيلة	رئيســـا
د سعودي عبد الصمد	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د حجاب عيسى	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكـــــر

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان أولا وقبل كل شئ لرب العزة

الذي انعم علينا بنعمه وفضله العظيم، فله الحمد

كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه .

الشكر لخير البرية، للحبيب محمد ﷺ .

شكرا جزيلا وتقديرا كبيرا لكل من مد لنا يد العون من أجل إتمام هذا العمل المتواضع

وأخص بالذكر أستاذي المحترم الدكتور سعودي عبد الصمد

الذي أشرف على هذا العمل ورعاه حتى أكمله

وإلى كل من علمنا ولو حرفا في الجامعة.

كما نقدم إمتناننا وعرفاننا إلى الوالدين الكريمين

شاكرين لهم على تربيتهم وصبرهم الجميل معنا

كما لا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني لعائلتي وأصدقائي .

إهداء

إلى قرة العين...إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها ...
إلى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع الحنان سقتني...
إلى من وهبتي الحياة ، منحتني الحب والحنان، ربتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف و الحياة ...
إلى تلك المرأة العظيمة...أمي الحنونة.
إلى أعظم الرجال صبرا و رمز الحب والعطاء ..
إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و أفنى حياته من أجل تعليمي، وتوسم في درجات العلى والسمو...
إلى ذلك الرجل الكريم...أبي العزيز
إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم ...
إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي ...إخوتي وأخواتي كنزة، رمزي، أميرة، خلود.
إلى فرحة بيتنا جاد وإياد .
إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أصدقاء الطفولة: هاجر، شيماء، نبيلة، وداد، زهرة.
إلى كل الأهل والأقارب إلى الذين تشاركت معهم درب العلم
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

حليمة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من كان لي حافزا للعلم والمثابرة

إلى أبي الغالي حفظه الله الذي لم يبخل علي بعطفه وحنانه

ودعمه المادي والمعنوي ولطالما تمنى وانتظر هذا اليوم

أطال الله في عمره.

إلى التي غمرتني بلطفها ودعواتها تاج راسي رعاها الله وأطال في عمرها

إلي جميع أخواتي : ثامر، نجاة، صورية، سمير، وردة، شريف، عبير

وإلى أولادهم الغاليين : رزان، شوقي، يسرى، زياد، حبيب، ادم.

وإلى جميع صديقاتي: أمال، سارة، رزيقة، فطيمة، عائشة

مباركة، حليمة، وداد، نور الهدى.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

وصلى اللهم على سيدنا مُحَمَّد ﷺ

وعلى اله وصحبه أجمعين ومن تبعهم إلى يوم الدين

نبيلة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

تشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية والنمو الاقتصادي والتشغيل	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية والنقدية	**08**
المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة المالية	**08**
المطلب الثاني:مفاهيم حول السياسة النقدية	**11**
المطلب الثالث:أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	**18**
المبحث الثاني:عموميات حول النمو الاقتصادي والتشغيل	**21**
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	**21**
المطلب الثاني: مفاهيم حول البطالة	**25**
المطلب الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي	**31**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل 2006-2016	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016	**38**
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2006- 2016	**38**
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016	**42**
المطلب الثالث: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2006-2016	**45**
المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر من 2006-2016	**49**

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجرائر 2006-2016	**49**
المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	**53**
المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	**56**
المبحث الثالث :أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري خلال الفترة 2006-2016	**59**
المطلب الأول: مفهوم مربع كالدور السحري وأهدافه	**59**
المطلب الثاني: تحليل الإصلاحات الاقتصادية للنمو الاقتصادي والتشغيل باستعمال مربع كالدور السحري 2006- 2016	**61**
خلاصة الفصل	**68**
خاتمة عامة	**70**
المراجع	
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	40
02	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	43
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009	45
04	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلا ل الفترة2010- 2014	47
05	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2016	49
06	تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	51
07	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلا ل الفترة 2006-2016	52
08	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	54
09	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016	57
10	متغيرات مربع كالدور السحري بالجزائر خلال الفترة 2006-2009	61
11	متغيرات مربع كالدور السحري بالجزائر خلال الفترة 2010-2014	63
12	متغيرات مربع كالدور السحري بالجزائر خلال الفترة 2015-2016	66

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016	41
02	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	44
03	مضمون برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة2005- 2009	46
04	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014	47
05	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	50
06	تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	51
07	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2016	53
08	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	55
09	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	57
10	متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2006- 2009	62
11	تطبيق مربع كالدور السحري 2006- 2009	62
12	متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014	64
13	تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري من 2010-2014	64
14	متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2015-2016	66
15	تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري من 2015- 2016	67

مقدمـــــة

عامة

تمهيد:

إن السياسة الاقتصادية هي تلك الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتشمل مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية والسياسة التجارية .

تعد السياستين المالية والنقدية الأكثر تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لدورها الجوهري في تحقيق النمو الاقتصاديوالاستقرار النقدي ومكافحة المعدلات المرتفعة للبطالة، حيث أن مجال تأثير السياسة النقدية وأدواتها الرئيسية تتمثل في سعر إعادة الخصم، أما فيما يخص السياسة المالية فمجال تأثيرها هو سوق الإنتاج، وباعتبار أن السياستين المالية والنقدية يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها بعضا ارتباط وثيقا مما يستلزم وجود توافق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين المالية والنقدية، بشكل يضمن عدم التعارض في أهداف كل منهما من أجل سهولة تحقيق الأهداف المرجوة ومعالجة الاختلالات،أما السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرىآلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات والوسائل المتاحة، كما أن السياسة المالية جزء مهما من السياسات الاقتصادية الكلية فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي، حيث أنها تمس ثلاثة وظائف رئيسية متمثلة في الوظيفة التخصصية، الوظيفة التوزيعية، ووظيفة تحقيق توازن ونمو اقتصادي، حيث أن تحليل السياسة المالية وضح لنا إلى حد كبير حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للدولة وذلك من خلال أداتي النفقات العامة والإيرادات العامة.

من هنا تظهر أهمية دراسة السياسات المالية والنقدية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة محل الدراسة 2006-2016.

❖ **إشكالية البحث:** يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

❖ ماهودور السياسات المالية والنقدية في تحقيق معدلات ملائمة للنمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال 2006- 2016 ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكرها كالتالي:

1- فيما تكمن أهمية السياسة المالية والنقدية؟

2- ماهي العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل؟

3- ماهودور السياسة المالية والنقدية في زيادة معدل النمو الاقتصادي والتشغيل؟

❖ **الفرضيات:**من أجل تقديم إجابة أولية عن التساؤلات السابقة، قدمنا الفرضيات التالية التي سنختبر من خلالها محتوى بحثنا هذا:

1-تعد السياسة المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية.

2- هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة المالية والنقدية.

3- ساهمت السياسة المالية والنقدية المنتهجة في الجزائر في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل.

❖ **أهمية البحث:** يستمد هذا البحث أهمية من العناصر التالية:

1- أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف.

2- إدراك مكانة السياسة المالية والنقدية وأهميتها في مختلف البلدان لتصحيح أوضاعها الاقتصادية.

3- تحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وبما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

❖ **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة المفاهيم المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية من خلال التعرف علىالمفهوم والأهداف والأدوات.

2- معرفة دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل.

❖ **أسباب اختيارالموضوع:** هناك أسباب شخصية وموضوعية لاختيارنا هذا الموضوع:

1- أسباب ذاتية: - الميول الشخصي لهذا الموضوع.

- ملائمة الموضوع مع تخصص الطالبتين اقتصاد نقدي وبنكي في المرحلتين ليسانس وماستر.

2- أسباب موضوعية: - الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر

- ضعف معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر رغم حجم الإنفاق الكبير من طرف السلطات العمومية.

❖ **حدود البحث:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع حددنا إطار زماني وإطار مكاني، فالإطار المكاني يخص الجزائر، أما الإطار الزماني فيخص تطبيق السياسة المالية والنقدية خلال الفترة 2006-2016.

❖ **المنهج المستخدم في البحث:** يتم استخدام منهجين، المنهج الاستقرائي والمنهج تحليلي وصفي:

1- **المنهج الاستقرائي:** عن طريق استقراء كتب وأبحاث ودراسات التي تمت في مجال السياسة المالية والنقدية وذلك لخدمة هدف البحث.

2- **المنهج تحليلي وصفي:** يهدف تحليل البيانات التي تتوفر على مشكلة البحث في إطار الإشارة إلى واقع الجزائر مستمد علىبيانات رسمية صادرة من البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات.

❖ **الدراسات السابقة:** تعد السياسات المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع نذكر منها:

لقد حاولت ليلي أسمهان بقبق في مذكرتها لنيل شهادة دكتوراه، بدراسة آلية تأثيرالسياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية،ومن أهم ما توصلت إليه غياب تأثير السياسة النقدية على قناة سعر الصرف وغياب تأثير السياسة النقدية علىأسعاروالذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها التضخم.

لقد حاول درواسي مسعود في مذكرته لنيل شهادة دكتوراه، بجامعة الجزائر سنة 2005 بدراسة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2005 والذي استخلص أن السياسة المالية لها دور في علاج المشكلات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر خلال فترة دراسته.

قام بهاء الدين طويل، في مذكرته لنيل شهادة دكتوراه، بدراسة دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1990-2010 واستنتج من خلال هذه الدراسة أن توافق تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر ورغبة السلطة في التحكم بالتضخم.

❖ **صعوبات البحث:** لقد واجه مسار البحث صعوبات لعل من أهمها:

1- تضارب الأرقام بين بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

2- ضيق الوقت .

❖ **هيكل البحث:** لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين متسلسلين:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية من خلال تقديم تعاريف متعددة ولمحة عن أداوتها وأهم أهدافها بالإضافة إلى تعريف النمو الاقتصادي والتشغيل.

الفصل الثاني: يتم التطرق إلى واقع السياسات المالية والنقدية وذلك من خلال تحديد طبيعة كل سياسة علىحدى في الجزائر من خلال الأدوات المستعملة في كل سياسة خلال الفترة 2006-2016، والبرامج الاقتصادية التي دعمتها الجزائر من خلال مربع كالدور.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية والنمو الاقتصادي والتشغيل

تمهيد

مع التطور الهام والكبير الذي شهدته اقتصاديات الدول، ونظرا للأهمية البالغة للسياسة المالية والنقدية والدور الذي تلعبه تلك السياسات والتي تعتبر جزءا أساسيا من مكونات السياسة الاقتصادية لتلك الدول.

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الإقتصادية التي تمتلكها الحكومة،فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التعرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة لذلك ولتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال محاولة الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة،واستقرار الأسعار والأجور وتحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

أما السياسة النقدية فتعتبر أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية،حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباعاستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل نحاول التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية والنقدية.

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي والتشغيل.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية والنقدية

هناك تكامل هاما وقويا مابين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرارالاقتصادي على وجه خاص،فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم حول السياستين المالية والنقدية وأهمية التنسيق بينهما، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب،فالمطلب الأول يتناول مفاهيم حول السياسة المالية والذي بدوره يتفرعإلىثلاثة فروع تتمثل في تعريف السياسة المالية أهدافها،أدواتها، أما المطلب الثاني فيتناول مفاهيم حول السياسة النقدية والذي بدوره يتفرع إلى ثلاثة فروع أيضا تتمثل في تعريف السياسة النقدية وأدواتهاوأهدافها،بينما يتناول المطلب الثالث أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل النشاط الاقتصادي لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكيف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة.

أولا: تعريف السياسة المالية

لقد تعددت التعاريف للسياسة المالية وسوف نتطرق إلى بعض منها وهي:

تعريف أول:السياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي "[1]

تعريف ثاني: "تعرف أيضابأنها تلك الجهود المتعمدة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الأمثل دون حدوث تضخم من خلال سياسات الإنفاق والضرائب والاقتراض العامة "[2]

[1] بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى، 2006،ص99.

[2] وحيد مهدي عامر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولي، ص177.

تعريف ثالث:"تعرف بأنهاالإطار العام للعمل الذي يشمل على الخطط والأفكار والبرامج والتعليمات التي توضع من قبل المسؤولينفي الإدارة العليا بالمنشأ وتسترشد بها العاملين في الإدارات الدنيا في تنفيذ الأعمال ويشارك إلى حد كبير في اتخاذ القرارات المالية ورسم السياسات المختلفة نظرا لموقعه المتميز في أعلى قمة الهرم التنظيمي للمنشأ "[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:تلك السياسة المتبعة من طرفالحكومةلتصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ثانيا: أدوات السياسة المالية

أدوات السياسة المالية التي يتم تضمنها في موازنة الدولة هي:

1. الإنفاق الحكومي

وهي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب والمشتريات الحكومية من السلع المختلفة.[2]

2. التحويلات الحكومية

أي المدفوعات التي تقدمها الدولة مباشرة للأفراد دون أن تحصل مقابل ذلك على سلعة أو خدمة كمعاشاتالتأمينات ضد البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي وفوائد اذونات الخزينة والسندات الحكومية .

3. الضرائب:

تحتل الضرائب المرتبة الأولى كمصدر من مصادر إيرادات الدولة المعاصرة والضريبة اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على دفعها لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهدافالمجتمع.[3]:

[1] رشاد العصار، عاطف الأخرس والآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنسر والتوزيع،عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص67.

[2] مصطفي يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص341. 342.

[3] هشام مصطفي الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص181.

4: الدين العام: هو عبارة عن جميع أنواع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية.[1]

ثالثا: أهداف السياسة المالية

توجد أهداف متعددة للسياسة المالية سنركز على بعض منها في النقاط التالية:

1. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية:

يمتلك المجتمع في لحظة معينة حجما معينا من الموارد المتنوعة قد يكون بعض منها محدودا ومتجددا وبعضها الأخر محدودا ونافذا، وبعضها غير محدود ذلك الحجم يستدعي الأمرتوزيعهبكفاءة وتخصيصه علىأوجه الإنتاج المختلفة للسلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية المجتمعية عن طريق الدور التوجيهي والتحفيزي للدولة لكل من القطاعين العام والخاص .[2]

2. تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافآت عناصر الإنتاج من أبناءالمجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة، هدف رئيسي للسياسة المالية.[3]

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

من أهمأهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل،حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدارالدخل، ومستوى الأسعارفي الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، انتعاش، تضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشا عليها مصاعب

[1] معط الله أمال، **أثار السياسة المالية علي النمو اقتصادي**، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تلمسان ،2015، ص43.

[2] صالح الصالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر، الطبعة الأولى،2006، ص499.

[3] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص191.

في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية [1]

4. التوازن العام

يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاقالوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة،ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة حيث يمكن للحكومة أن تحقق الهدف بعدة آليات، أهمها الضرائب، الإعانات، الإعفاءات وغيرها.

5. التوازن المالي

تعني بذلك استخدام موارد الدولة بشكل يراعي فيه ثلاثة جوانب .[2]

الأول: إن النظام الضريبي يلائم حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والوفرة

الثاني: يتعلق بالممول من عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية، وملائمتها من حيث النسب المحددة.

الثالث: يخص استخدام القروض العامة لإقراضإنتاجية.

المطلب الثاني:مفاهيم حول السياسة النقدية

تشكل مسالة تعريف السياسة النقدية أهمية بالغة في التحليل النقدي، لان ذلك يعكس إلى حد بعيد طبيعة النظرة التي تحملها لهذه السياسة، وطبيعة المهمة التي نحددها لها، وينعكس كل ذلك بشكل مباشر وعميق على مدى الفعالية التي تظهرها في تحقيق هذه المهام.

أولا: تعريف السياسة النقدية

توجد في الأدبياتالاقتصادية تعاريف متنوعة وعديدة للسياسة النقدية، تعكس بشكل أوبآخرالرؤى التي تحملها للسياسة النقدية من حيث أهدافها ومضمونها.

[1] أريا الله محمد ،**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2011، ص3.

[2] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى، ص189.190.

التعريف أول: "هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة في إدارة النقود والمصارف، ويكون البنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة، ويعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون الخاص به، والذي قد تحدد بها الأهداف التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك."[1]

التعريف ثاني: "يعرفها GeorgeParientعلى أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداثأثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف."[2]

التعريف ثالث: "هي مجموعة الإجراءات التي تستخدمها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ".[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن السياسة النقدية هي كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على كمية النقود أي التحكم في الكتلة النقدية والتأثير على الائتمان المصرفي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية مجموعة أدوات، هدفها التحكم بكمية النقود المتاحة في السوق وهي كما يلي:

1-الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

إن الهدف منها هو التأثير على حجم الائتمان دون تميز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

[1] قشي مايا ، **العولمة المالية وأثارها علي نظام الصرف**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،2017، ص321.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**(دراسة تحليلية تأسيسية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص53.

[3] العلواني عديله، **المسير في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص113.

1- معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل إعادة الخصم من الوسائل التقليدية الشائعة الاستعمال من طرف البنوك المركزية في تنفيذ سياسيتها النقدية، ويمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تبنتها البنوك التجارية إليهلإعادة خصمها عندما تحتاج إلى السيولة، ولا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاري وبالتالي فإنه لا يتحدد بواسطة آلية السوق، وبما أن هذا المعدل لا يكتسي الصفة التجارية فانه يستعمل بشكل مطلق كأداةللتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد.[1]

إن استعمال معدل إعادة الخصم يتم نظريا وفق آلية بسيطة، إذيرى البنك المركزي بأن السيولة الحالية في الاقتصاد متوفرة بكثرة (وهو ما يزيد من احتمالات التضخم) يتدخل عن طريق رفع معدل إعادة الخصم فيقل لجوء البنوك التجارية إلى خصم مالديها من سندات تجارية لاعتقادها بأن هذا المعدل مرتفع ويفوق طاقة تحملها، فيتقلص توزيعها للقرض،أماإذا كان البنك المركزي يعتقدبأن هناك نقص في السيولة الحالية (وهو ما يقوي احتمالات الانكماش)فإنه يلجا إلىخفض معدل إعادة الخصم بشكل يشجع البنوك التجارية على إعادة خصم مالديها من سندات تجارية والتوسع وبالتالي في توزيع القرض.

1-2 عمليات السوق المفتوحة

وهي عبارة عن تدخل البنك المركزي في أسواقرأس المال والنقد، في كونه بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية (السندات والاذونات)، حيث تزيد عملية الشراء من السيولة المتاحة لدى البنك التجاري، فيما تقوم عملية البيع بسحب السيولة المتاحة فيها .

يقوم البنك المركزيبإصدار مايسمى بسندات الخزينة، والتي يهدف من ورائها إلى سحب فائض السيولة المتاحة لدى الجمهور (البنوك التجارية)، للحفاظ على مستويات مقبولة من

[1] الطاهر لطرش ،**الاقتصاد النقدي والبنكي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولي، 2015، ص153.152.

الأسعار، وفي حالة الركود الاقتصادي يتدخل البنك المركزي مشتريا لها، وذلك لزيادة السيولة النقدية المتاحة في البنوك وفي أيدي الجمهور لاحقا.[1]

وتحدث سياسة السوق المفتوحةآثارها على حجم السيولة، مثلها في ذلك مثل معدل إعادةالخصم، إما عن طريق اثر الحجم أو عن طريق أثر السعر.

عندما يتدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا للسندات فإنه يؤثر مباشرة على حجم السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية إما بالزيادة أو بالنقصان .

عندما يتدخل مشتريا للسندات تنخفض أسعار الفائدة نظرا لتزايد عرض السيولة أماإذا تدخل بائعا فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة نظرا لتزايد الطلب على السيولة ففي الحالة الأولى ينتظر زيادة التوسع في منح القروض لانخفاض تكلفتها على عكس الحالة الثانية التي يتقلص فيها منح القروض لارتفاع تكلفته.[2]

1-3 معدل الاحتياطي الإجباري

إن الاحتياطي النقدي القانوني يمثل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية تحتفظ بها كاحتياطات لواجهة سحوبات المودعين، وهي احتياطات قانونية باعتبارها محددة من قبل البنك المركزي تبعا لتقديره لطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة فيما إذا كانت تستوجب تقيد الائتمان المصرفي في ظل التضخم الاقتصادي أو تستوجب تشجيع المصارف على التوسع في منح الائتمان المصرفي أثناء الركودأو الكساد الاقتصادي، لذلك فان أي تغير في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من قبل البنك المركزي سواء هذا التغير كان بزيادة هذه النسبة أو تخفيضها يكون مرتبطا بطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة كأن تكون أوضاع تضخم أو ركود اقتصادي .

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة** (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، ص260.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص155.

إن زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من قبل البنك المركزي يعني تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي، باعتبار أن هناك جزء من الاحتياطات النقدية القابلة للإقراضسيستبعد لفرض مواجهة الزيادة في الاحتياطات النقدية الموجهة كسيولة نقدية لفرض تلبية سحوبات المودعين، ومثل هذا التوجه يتبناه البنك المركزي أثناء التضخم .[1]

أما تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني فيكون مشجعا للمصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي، ويتبنىمثل هذا الاتجاه البنك المركزي أثناء الكساد أو الركود الاقتصادي، لهذا يعد الاحتياطي الإجباري من سياسات الرقابة الكمية الفعالة على تقيد أو توسيع حجم الائتمان المصرفي.

2. الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تهدف هذه الأدوات للتأثيرعلى نوعية الائتمان المصرفي وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك حسب حالة الاقتصاد من حيث التضخم والانكماش، حيث تشجع السلطات النقدية تدفق الموارد المالية نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد والتي تحتاجإلى موارد مالية، والحد من انتقال الموارد المالية إلىالقطاعات الإنتاجية كالقطاعات الاستهلاكية والمضاربات، وحيث تهدف هذه الأدواتإلىالتأثير على الكيفية التي يستخدم بها الانتماء،وذلك بتوجيه الانتماء إلى مجالات مرغوبة وحجبه عن مجالات أخرى، والتي تتمثل في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض .[2]

2-1 سياسة تأطير القرض

تستطيع الدولة ان تضع سياسة تأطيريه توجيهية وذلك بإعطاء توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها،ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها وذلك عند ظهور البوادر الأولى للتضخم،أما عندما ينتشر التضخم بحدة فان الدولة تقدم على

[1] ناظم محمد الشمري، موسى الشروق، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2008، ص35.

[2] خبابة عبد الله ،**الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الطبعة الأولى،2013، ص306.

صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحدالأعلى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض.

عادة ماتكون سياسة تأطير القرض مرافقة برنامجها استقراري يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار وإصدار السندات العمومية والقيام بكل الإجراءاتالكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة المتداولة.

2-2 السياسة الانتقائية للقروض

تهدف هذه السياسة الانتقائية للقروض إلىتوجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ هذه السلطات القرارات الضرورية بإعفاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، وهكذا اتخذ ت عدة أشكال :

- ❖ إقرار معدل الخصم المفضل.
- ❖ إمكانيةإعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية.
- ❖ قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .
- ❖ إعطاءأو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة .

ثالثا: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهذا لا يمنع من أن يكونلديها أهداف خاصة تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى التي تهدف في الواقع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال:

1-استقرار سعر العملة

الهدف من مراقبة الائتمانالمصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية .[1]

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، ص269.268.

2- استقرار مستوى الأسعار

أصبح هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد أهمأهداف السياسة النقدية، وليس هذا غريبا إذأن التضخم خلق حالة من عدم التأكدالأمر الذي يفوق عملية النمو الاقتصادي بوجه عام، فالارتفاع المستمر للأسعاريزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية، وفي هذا الصدد أوضحت الكثير من الدراسات الاقتصادية التطبيقيةأن التضخم يحول دون تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي فيربالكثير من الاقتصاديينأن التضخم الجامح الذي عانت منه الدول مثل البرازيل والأرجنتين وروسيا في السنوات الأخيرة، كان أحد المعوقات الرئيسة للنمو الاقتصادي في هذه الدول وعلاوة على ما سبق، فان التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي سواء على مستوى الأفرادأو مستوى المشروعات، ففي ظل بيئة تضخمية يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الاستثمارات المستقبلية، الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالارتباك وعدم الاستقرار، وقد يسبب التضخم أيضابعض التوترات الاجتماعية، فقد ينشا تنافسا محموما بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل، بما يناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار.[1]

3-تشجيع النمو الاقتصادي

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.[2]

[1] محمود يونس، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص328.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص269.268.

4-تحسين ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموالالأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات،فانخفاض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

المطلب الثالث: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف، من مكونات السياسة الاقتصادية نجد السياسة المالية والسياسة النقدية التي تمثل أحد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ماتضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين .

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فان التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما، أصبح ضرورة حتمية لامفر منها،[1]هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (المالية والنقدية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها .

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيض من حدة الضغوط التضخمية،تتخذ كل من السلطة المالية والنقدية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي :

يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي

[1] مصطفى يوسف كافي،مرجع سابق، ص349.

الذي تقدمه المصارف (البنوك التجارية)إلى الأفراد والمشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري .

كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتخفيض من حجم الإعانات.

من خلال ماتم سرده للإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين المالية والنقدية يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار،وخلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لهذا يستوحي التنسيق والملائمة بين السياسيين لنفترض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات والتدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي:[1]

تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان وبتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي(وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلا).

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص350.

في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي والجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي،كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات)لزيادة حجم الطلب الكلي.

مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي من خلال ماسبق وفي الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جليا ضرورة التنسيق والملائمة بين السياسة المالية والنقدية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه والمسطر في سياستها الاقتصادية العامة.[1]

[1] مصطفي يوسف الكافي، مرجع سابق ، ص390

المبحث الثاني:عموميات حول النمو الاقتصادي والتشغيل

نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه كل من مفهوم التشغيل والنمو الاقتصادي لدى الباحثين والدارسين،فإن العديد من الدراسات والبحوث تأكد على وجود علاقة ترابطية بين النمو الاقتصادي والتشغيل في أي اقتصاد،والاتجاه العام لهذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة التشغيل.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم أهم المصطلحات التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، كونه أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ كلما حققت دولة ما معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي كلما زاد حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي وسندرج بعضها فيما يلي :

التعريف الأول:هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين.[1]

التعريف الثاني:ويمكن تعريفه عموما بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[2]

التعريف الثالث:يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.[3]

[1]فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى ،2017، ص191.

[2]أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص63.

[3]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص11.

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي هوعبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الحقيقي، خلال فترة زمنية معينة .

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاثةأنواع من النمو الاقتصادي وهي:

1- النمو التلقائي:

ويقصد به ذلك النمو الذي يحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباعأسلوب التخطيط الشامل في تحقيق، بل إتباعأسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة أي الدولة الرأسمالية التي تتبع النظام الرأسماليأو يسمى بنظام السوق.[1]

2- النمو المخطط:

فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته، وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، كما تم ذكرها سابقا يقوم إطار هذا النمو على أساسسيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية إشباع احتياجات جميع الإفراد المجتمع .

[1] حربي محمد موسي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 134.135.

3- النمو العابر:

عرف هذا النوع في بعض الدول النامية، يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ماتكون خارجية، ويزول بزوالها، ليس له صفة الاستمرار، نتيجة لحدوث تطورات في تجاربها الخارجية، ولكن إثارةمحدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدتإليه، وأيضا كان بمجهود النسق الاجتماعي والثقافي في تلك الدول دورا كبيرا في عدم استيعاب هذا النمو .[1]

ثالثا: عوامل النمو الاقتصادي

على المستوي التقني، ينتج النمو عن عوامل إنتاج مستحدثة وعن التوفيق بينهما على المستوي الاقتصادي، فالنمو يرتبط بنجاعة المؤسسات وبالطلب الموجه إليها.[2]

1- العوامل التقنية :

إن نمو الإنتاج لا يرتبط فقط بكميات العوامل (العدد الإجمالي لساعات العمل ومخزون الرأسمال الثابت)،أي بعناصر مثل تحسين المعارف وتأهيل العمال، وبالتقدم العملي المستخدم، أو بفعالية تنظيم العمل وبتركيبات إنتاجية، هذه العوامل المختلفة النوعية تحدد الإنتاجية، وهي تعود إلى نجاعة الإنتاج، وهكذا يتوجب علينا أن نهتم بإنتاجيةالأجير وبالماكثة والورشة والمؤسسة وقطاع النشاط أو باقتصاد البلد في هذا المستوىالأخير، بوسعنا أن نميز بين ثلاثة أنماط من إنتاجية:

- ❖ إنتاجية العمل التي تقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة على عدد ساعات العمل، وكما توصف بالإنتاجيةالظاهرة لأن نجاعة العمل ترتبط ارتباطا وثيقا بتحسين التقنيات والماكنات المستخدمة .

[1] زيرمي نعيمة، **اثر التحرير على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان2006، ص137.

[2] موسي زواوي، **مدخل عام للاقتصاد السياسي**، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2014، ص86.85.

- ❖ إنتاج رأس المال تساوي العلاقة بين القيمة المضافة ومخزون رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج وتوصف أيضابالإنتاجيةالظاهرة لأنها لا تنتج فقط عن درجة نجاعة الماكنات المستخدم، بل أيضا عن تأهيلات وكفاءات ونجاعة العمال الذين يشغلونها.
- ❖ النجاعة الشاملة للعوامل يتم الحصول عليها بوضع العلاقة بين القيمة المضافة ومجموع عوامل الإنتاج المستخدمةتحسينها يترجم عبر كون مؤسسة معينة أو بلد معين ينتج أكثر بنفس كمية العوامل، أو ينتج نفس القدر بكمية أقل من العوامل أوحتىأكثر بعوامل أقل .

2- العوامل الاقتصادية:

وهي تلك العوامل التي تشجع المؤسسات على زيادة الإنتاجأوتلك التي تشجع على خلق المؤسسات من وجه نظر العرض، فالأمر يتعلق بإمكانيات تشغيل اليد العاملة بالشكل المنشود وبالوسائل المالية الممكن استثمارها في الموارد الخاصة وإمكانية الاقتراض بنسب فائدة تعتبر مناسبة للمردودية المنتظرة للاستثمارات المرصودة من وجه نظر الطلب، فالمؤسسات لا تتشجع على تطوير إنتاجهاإلاإذارأت نفسها قادرة على تسويقه وهذا يفترض زيادة في الطلب الوطني والأجنبي،أو تحسينا في تنافسيتهاأي في قدرتها على تصدير اكبر ومقاومة أفضل للواردات هذه العوامل المختلفة ترتبط بدورها بعوامل أخرى كثيرة جدا تتعلق بخاصية بالتطور الديمغرافي وبعوائد الأسر وظهور منتجات جديدة وبالأسعار وبتكاليف اليد العاملة وبنسب الفائدة وبنسب البطالةوبالظرف الاقتصادي للبلدان الأخرى، وبالسياسات الاقتصادية الموضوعية وبالعراقيل التي تجابهها .[1]

[1] مصطفي يوسف كافي، مرجع سابق، ص351.

المطلب الثاني:مفاهيم حول البطالة

شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي،وكانت من أهم المشاكل الخطيرة المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، وسوف نسلط الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بهذه الظاهرة،بالإضافة إلى بعض المفاهيم حول العمل .

أولا: مفهوم البطالة:

تعرف على أنها الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له، وباحثين عنه، وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنه لايجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الإستعابية لاقتصاديات هذا المجتمع .[1]

– كما تعرف البطالة: بأنها الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل.[2]

– كما تعرف أيضا البطالة: بأنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاجية.[3]

وبصفة عامة تعرف البطالة:بأنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه،أي أنها تعني صفة العاطل عن العملبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطين:القدرة عن العمل والبحث عنه.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010، ص45.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص368.

[3] لموتي محمد، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، ص3.

ثانيا: أنواع البطالة

إذا كانت البطالة تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية،ويختلف حساب معدلها باختلاف المعايير المستخدمة في جمع البيانات،فإن التمييز بين أنواعها أمر بالغ الأهمية لمعرفة مدى تطور هذه الأنواع عبر الزمن والفترات التاريخية على هذا الأساس فإنه من المفيد التعرف على أنواعها ولعل أهمها مايلي :

1:**البطالة الدورية:**

إن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته الاقتصادية الرأسمالية،لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة،بل تنتابه حركة تقلبات صاعدة وهابطة، يتراوح المدى الزمني لهذه التقلبات بين ثلاث وعشر سنين،يطلق عليها الدورة الاقتصادية التي لها خاصية التكرار والدورية .

من أهم سمات حركة الدورية الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة.

فمن أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، أما مرحلة التوسع فمن سماتها انخفاض معدل البطالة،والمقصود بالبطالة الدورية، أي دورية هذه الدورة الاقتصادية وسماتها في ميدان البطالة. [1]

2: **البطالة الاحتكاكية:**

هي بطالة اختيارية تنشأ بسبب الحركة المستمرة للأفراد بين مختلف المناطق والوظائف بحثا عن فرص عمل تتماشى مع ميولا تهم واستعداداتهم فهي تتوافق في ذلك مع الوقت الضروري الفاصل بين التوقف الإرادي عن النشاط ومباشرة مهني آخر، كما تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافرلديهم فرص العمل، وبالمقابل

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق،**الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني،بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص325.

فإن الحصول على فرصة عمل يستلزم وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة والمفاضلة بينهم .

والملاحظ أنه كلما توفرت المعلومات لدى الطرفين كلما انخفضت المدة التي يتعطل فيها الباحث عن العمل وقصرت الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوفر له العمالة المطلوبة،ويندرج ضمن هذه الفئة الأجراءالذين يتركون نشاطاتهم المهنية والمتوافدون الجدد إلى سوق العمل من الذين انهوا دراساتهم والعائدون إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع، وغالبا ما يكون هذا النوع من البطالة ممتدا لفترات قصيرة مما يساعد على رفع مستوى الكفاءة في الاقتصاد.[1]

3:البطالة الهيكلية

وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أوبسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.

في جميع الأحوال تؤدي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي إلى تراجع نسبة البطالة فورا بتشغيل الطاقات العاطلة،والإسراع في أعمال التقنيات الجديدة،ويستلزم ذلك التكيف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة.

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عنه تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى، فنجد أن

[1] بالعربي عبد القادر، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير رسمي**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص54.

معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد وهذا هو جوهر المشكلة في الجزائر،فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد وهذا هو جوهر المشكلة في الجزائر،كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب والتقدم التكنولوجي بإدخال أنواع جديدة التكنولوجيا الحديثة،والتغير في الهيكل العمري للسكان، وزيادة نسبة صغار السن والإناث في القوة العاملة،إلا أن علاج البطالة الهيكلية يتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث يتطلب تدريب وتكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.[1]

4:البطالة السافرة(الظاهرة)

تتمثل البطالة السافرة بوجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم صفرا وإنتاجيتهم صفرا، وتتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ذيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة (وهي البطالة التي ينصرف إليها الدهن عندما يثار موضوع البطالة ويطلق عليها أيضا البطالة المفتوحة). [2]

5:البطالة الموسمية

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي،مثل الزراعةوبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام صيفا أو شتاءا ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات بيد أن ذلك الطلب ينحصر أو يختفي أحيانا، عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية حيث يواجه المنتجات بعض النشاطات

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياستي التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص234.

[2] لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص166.165 .

الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة، وبعض الأنواع التي تستهلك أساسا في أحد فصول العام صيفا أو شتاءا، ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها،الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على قوى بعض العمال تعطلا في مواسم معينة ويكمن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.[1]

6:البطالة المقنعة

يتم التمييز في العادة بين البطالة المفتوحة أو السافرة، وهي إحدى الحالات السابق ذكرها،وبين البطالة المقنعة وتعرف الأخيرة على أنها حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا،في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لايكاد يذكر .[2]

فالاستغناء عنهم لايؤثر بأي حال على حجم الإنتاج إذن فهي عمالة يمكن سحبها في مواقع الإنتاج دون تأثر الكمية المنتجة وينتشر مثل هذا النوع من البطالة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع.

7:البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، عند الاستقالة والعزوف عن العمل لوجود مصدر دخل آخر، أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجور وشروط العمل،أما البطالة الإجبارية فتحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد وأيضا الوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين لم يتمكنوا بعد من الظفر بفرصة عمل.[3]

[1] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان،الطبعة الثامنة، 2002، ص270.

[2] خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق ،270.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،مرجع سابق، ص55.

ثالثا: أسباب البطالة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة ولعل من أهمها :[1]

1- ضعف لاستثمار

توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة، فكلما قلت المشاريع الاستثمارية،أدى ذلك إلى تراجع الطلب على اليد العاملة،الأمر الذي يعني ارتفاع معدل البطالة.

2- غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي

يرتبط توسع النشاط الاستثماري بمدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد ،وكلما افتقد هذا الشرط أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتراجع نتيجة لذلك الطلب على العمالة.

3- ارتفاع معدل النمو السكاني

قد يكون هذا المؤشر سببا للنمو الاقتصادي إذا ماتم توظيفه توظيفا مناسبا لخدمة الاقتصاد كما في الصين مثلا،لكن قد يكون سببا لاستفحال البطالة إذا مافشلت الدولة في استغلاله كما في مصر والبنغلاديش مثلا.

4- انتشار المكننة

لقد أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى انتشار ظاهرة المكننة التي تعني استبدال العامل بالآلة (الماكنة)،وهو مايترتب عنه تراجع فرص العمل وبالتالي توسع دائرة البطالة.

[1] فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2017 ، ص188.

5- العمالة الوافدة

تعاني كثير من البلدان من مشكلة العمالة الوافدة خاصة في البلدان المتقدمة والصاعدة،سواء وفرت اليد العاملة بطرق شرعية أو غير شرعية،حيث يشعر أبناء البلد المهاجر إليه بأن الأجانب يزاحمونهم في سوق العمل ويدفعون بهم إلى البطالة.

6-الأزمات الاقتصادية العالمية

لقد أفرزت ظاهرة العولمة مشكلة العدوى بين البلدان فيما يخص انتقال الأزمة الاقتصادية من بلد لآخر،وكلما كان البلد أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي كان أكثر عرضة للصدمات الخارجية والتي من نتائجها انتشار البطالة.[1]

المطلب الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وقانون OKUN

نظرا للاهتمام الكبير الذي تلقاه كل من مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي لدى الباحثين والدارسين،فان العديد من الدراسات والبحوث تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في إي اقتصاد،والاتجاه العام لهذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط بين ا ارتفاعمعدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة .

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

قانون أكيون

يعتبر الاقتصاد الأمريكي "ارثون اكيون (OKUN)أول من اكتشف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث قام OKUNبدارسة الاقتصاد الأمريكي للفترة (1947-1960)وبين وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي.

[1]فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص189.

بين OKUNانه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (الحقيقي) والناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج بثلاث نقاط[1]، بتخفيض معدل البطالة بنقطة واحدة .

وذلك في مقالة الشهير1962، وأعطى OKUNلهذه العلاقة صيغتي مختلفتين هما:

1-**الصيغة الأولى:**الأول يرتبط معدل البطالة (ΔU) بمعدل نمو الناتج المحلي(ΔY)

$$\Delta Ut = -0.3\Delta \mu t 0.3 + tY$$

$$\Delta Ut = Ut - Ut-1$$

والتي تحدد بمعدل النمو الاقتصادي من اجل أن يستقر معدل البطالة، والذي يكون 1% فصليا (كل ثلاثة أشهر)

وهناك بعض الاقتصاديين سيعملون صيغة أخرى بالنسبة للنموذج الأول OKUN(3%-

$$\Delta Ut = -0.4(\Delta Yt$$

$$Yt = \alpha(\Delta Yt - \beta)$$

α: معلمة النموذج

Δ: النمو الاقتصادي الممكن

2- الصيغة الثانية: ترتبط بين الفارق في معدل البطالة (الفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل الطبيعي للبطالة) الذي يقدر ب 3.72%= 4% في الاقتصاد الأمريكي بالفارق معدل النمو الاقتصادي (الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الممكن) والتي تسمي بفجوة اكيونgap:$U_t = -0.36\ gap_t + 3.72\% + u_t$

[1] شلوفي عمير، **التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014،ص172.

المعادلة (2) تبين أن البطالة تكون مستقرة في معدل يقارب من 4%

من خلال كل ما سبق[1] يمكن كتابة الصيغة العامة الأكثر بساطة لقانون اكيون

بالنسبة للصيغة الأولي $\Delta U_t = \beta \Delta y_t + \alpha + u_t$

حيث

$\Delta \mu_t$: التغير في البطالة [2]

Δy_t: معدل نمو الناتج المحلي

μ_t: متغير عشوائي

$\alpha.\beta$: معلمتا نموذج okun

بالنسبة للصيغة الثانية $U-\bar{U}= \beta(\Delta y - \Delta \bar{y})+\mu$

U: معدل البطالة الفعلي

$\bar{U}$: معدل البطالة الطبيعي

$\Delta \bar{y}$: معدل النمو الممكن

μ: المتغير العشوائي

β :معلمة نموذج okun

تشير β الي العلاقة بين البطالة والنمو، وهو يحدد بنسبة تغير البطالة مع كل تغير قدره1% في النمو الاقتصادي.

[1] شلوفي عمير، مرجع سابق، ص173.
[2] المرجع نفسه، ص174.

من خلال الصيغتين السابقتين نستنتج أن:وجود علاقة عكسية ما بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وهو علاقة نسبية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى البطالة، فان زيادة تحدث في معدل النمو الاقتصادي يصاحبها انخفاض في معدل البطالة بنسبة الزيادة في معدل النمو الاقتصادي لا تساوي ، فالانخفاض في معدل البطالة، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي ب 1% يقابلها انخفاض في معدل البطالة بنسبة اقل من 1% أي أن معامل okun هو محصور ما بين الصفر والواحد،$1>\Delta>0$ (معامل okunβ في النموذج الثاني يمثل نسبة انحراف معدل النمو الحقيق عن ومعدل النمو الكامن)[1].

من اجل تخفيض نسبة البطالة في النموذج الثاني يجب أن يكون معدل النمو الحقيق اكبر من معدل النمو الكامن، أما من اجل استقرار معدل البطالة يجب أن يساوي معدل النمو الكامن.

[1]شلوفي عمير، مرجع سابق، 175.

خلاصة الفصل

تعتبر السياستين المالية والنقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكليةالمستخدمة في تحقيق أهدافها المسطرة والمتمثلة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين، هذا الأخير الذي يعتبر مطلبا لكل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

رغم اعتبار النمو الاقتصادي على أنه أحد الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، إلا أن ما حازه ويحوزه من مكانة في الفكر الاقتصادي تعزز من بروزه بمثابة الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية كانت، باعتبار ما يمثله من انعكاس جامع لمسار تطور النشاط الاقتصادي بغض النظر عن مدى هذا التطور، سواء كان المدى القصير أو على المدى الطويل .

وهو ما جعل من توجيه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي موضوعا على قدر كبير من الأهمية في التأثير على فعاليتها.

الفصل الثاني:

واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل "2006-2016"

تمهيد

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى العديد من الاختلالات في التوازن الاقتصادي تبلورت أساسا في ارتفاع معدلات التضخم وتزايد البطالة، وضعف الاستثمار وغيرها، كل هذه الصعوبات أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، إضافةإلى صعوبات تسيير الديون الخارجية.

وفي ظل هذه القيود فإن كل من السياسة المالية والنقدية هي الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق، باعتبارها إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية.

إنالإلمام النظري بالسياسات المالية والنقدية إضافةإلى بعض أهدافها المتمثلة في النمو الاقتصادي والتشغيل غير كاف، ويتطلب التتمة بإسقاطهم ميدانيا على أرض الواقع.

وبذلك وفي ثنايا هذا الفصل سيتم التفصيل في استعراض مسارات هذه المتغيرات انطلاقا من النقاط التالية:

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر من 2006-2016.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر من2006-2016.

المبحث الثالث:أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور من 2006-2016

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

من خلال هذا المبحث، سوف نحلل واقع السياسة المالية في الجزائر وهذا ضمن السنوات المحصورة مابين 2006 إلى غاية 2016، حيث سنتطرق إلى أدواتها بالتحليل وتتمثل أدواتها في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2006-2016

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تطورات ملحوظة، لكن قبل التطرق لتطورات الإيرادات العامة سوف نتطرق أولا لتصنيف الإيرادات العامة، ثم تطور الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة.[1]

أولا: تصنيف الإيرادات العامة:لقد قسم المشرع الجزائري الإيرادات العام حسب المادة 11 من قانون 84-17 إلى:

1- الإيرادات الإجبارية:

1-1 الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية، التجارية، و الأرباح غير التجارية، المرتبات والأجور ....الخ.

1-2 حقوق التسجيل و الطابعوهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجه للعقود الحديثة والقضائية، مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، طوابع جواز السفر، بطاقة التعريف...الخ.

1-3 الضرائب غير المباشرة:تتكون من الضرائب على الاستهلاك، لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم علىرقم الأعمال، كالذهب والكحول...الخ.

[1] بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016، ص162-163.

1-4 الضرائب على رقم الأعمال :

هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، كونها تفرض على مجموع الموارد الاستهلاكية.

1-5 الحقوق الجمركية:

يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجه للتصدير والاستيراد.

1-6 الجباية البترولية:

تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، بالإضافة لضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث الاستغلال والنقل عبر القنوات.

1-7 الغرامات:

تتمثل في العقوبات المالية الصادرة من هيئة قضائية مثل، المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، أو هيئة إدارية مثل : مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

2- الإيرادات الاختيارية

2 -1 مداخيل أملاك الدولة

2-1-1المداخيل التصنيفية: تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة نقل ملكيتها لطرف أخر عن طريق التنازل، مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر...الخ.

2-1-2 مداخيل الإستغلال :[1]تتحصل هذه والمداخيل من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعي أو معنوي) كانوا خواصا أوعموميين، ومن هذه الموارد نذكر، مدا خيلالاستغلال، المناجم والمقالع، مدا خيل استقلال الغابات ...الخ .

2- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة :

- ❖ المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية.
- ❖ المكافآت المحصلة من النشاطات المالية مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية.

[1]بهاء الدين طويل، مرجع سابق، ص 163.

❖ المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

3- أموال المساهمات و الهدايا و الهيبات :هذا النوع من الموارد يقدم للدولة بدون مقابل، وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الإفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

ثانيا : تطور الإيرادات العامة في الجزائر

الجدول رقم 01 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

يوضح الجدول الموالي تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير الجبائية
2006	3582.3	2799	108.5	674.8
2007	3680.6	2796.8	116.5	767.3
2008	5190.3	4088.6	136.5	965.2
2009	3675.9	2412.7	116.6	1146.6
2010	4392.8	2905	189.8	1298
2011	5790.1	3979.7	283.3	1527.1
2012	6339.3	4184.3	246.4	1908.6
2013	5957.5	3678.1	248.4	2031
2014	5738.4	3388.4	258.5	2091.5
2015	5103.1	2373.5	374.9	2354.7
2016	4747.43	1682.55	51.219	37.2845

المصدر: بنك الجزائر، ووزارة المالية

الشكل رقم01: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

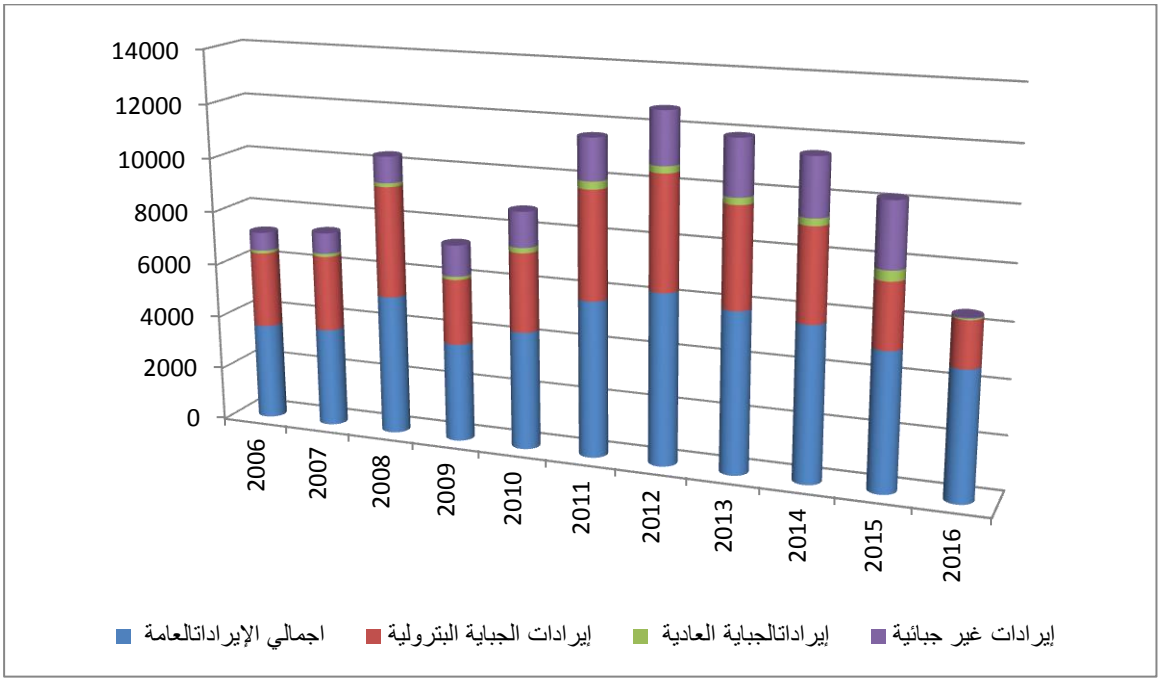

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد علي معطيات الجدول

بلغت الإيرادات العامة 3582.3 مليار دج سنة 2006 ثم ارتفعت إلى3680.6 مليار دج سنة 2007، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط .

وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008 وانعكاساتها سلبا على أسعار البترول تراجعت إيرادات الجباية البترولية سنة 2009 إلى النصف ليبرز دور الجباية العادية للتقليل من آثار هذا الانخفاض محققة 1146.6 مليار دج، وبعد عودة الاستقرار للأسواق العالمية في 2010 تحسنت معها إيرادات الجباية البترولية لتصل إلى 2905 مليار دج، ثم 3979.7 مليار دج سنة 2011 مع ارتفاع قوي لأسعار البترول وثبات نسبي في الإيرادات العادية والإيرادات غير الجبائية في نفس السنتين، وبالتالي تحقيق إجمالي إيرادات عامة بلغ 4392.8 مليار دج في 2010 و 5790.1 مليار دج في 2011، ثم 6339.3 مليار دج في 2012 رغم تراجع الصادرات النفطية، في سنة 2013 تراجعت العائدات البترولية إلى 3678.1 مليار دج ثم 3388.4 مليار دج سنة 2014، لتسجل أدنى مستوى في 2015 بمبلغ 2373.5 مليار دج، ومنه عودة الجباية العادية إلى الواجهة لتسجل مبلغ 2729.6 مليار دج نفس النسق

في 2016 بإجمالي إيرادات 4747.43 مليار دج منها 3064.88 مليار دج مجموع إيرادات الجباية العادية وغيرالجبائية .

إن هذه الإحصائيات تبين أن أي تقلب في أسعار النفط يؤثر مباشرة في رصيد إيرادات الدولة وفي وضعية موازنتها .

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

استكشاف حقيقة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة يتطلب معرفة التقسيم القانونيلهذه النفقات، إضافة لعرض مسار تطورها بأقسامها المكونة لها بالتحليل والتفسير، وهو ما يتم في التالي:

أولا: تصنيف النفقات العامة

إن النفقات العامة في الجزائر كغيرها من الدول تكتسي طابعا خاصا لتقدر مجالات إنفاقها وهي تقسم إلى:[1]

1 - نفقات التسيير:

هي تلكالنفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين والتدخلات العمومية.
وتقسم حسب المادة 24 من قانون 84-17 تقسم نفقات التسيير إلى 4 أبواب وهي:
أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات وتخصصات السلطات العمومية النفقات الخاصة بوسائل المصالح، والتدخلات العمومية.

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورة دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016، ص 345-346.

2- نفقات التجهيز:

تتمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيزات ثم ميزانية التجهيزأوميزانيةالاستثمار أو تكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وتقسم هذه النفقات حسب المادة 35 من قانون المالية عام 1984 م إلى ثلاثة أبواب هي الاستثمار المنفذ من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة، النفقات الأخرى بالرأسمال .

الجدول رقم02: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

يوضح هذا الجدول تطور النفقات في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2006	2453.014	1437.870	1015.144
2007	3108.699	1674.031	1434.638
2008	4191.053	2217.775	1973.278
2009	4246.334	2300.023	1946.311
2010	4466.940	2659.078	1807.862
2011	5731.407	3797.252	1934.500
2012	6844.1	4592.7	2251.3
2013	6027.0	4118.8	1908.2
2014	7656.2	4714.5	2941.7
2015	7656.3	4617	3039.3
2016	7984.1	4807.3	3176.8

المصدر: بنك الجزائر، ووزارة المالية

الشكل رقم 02: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

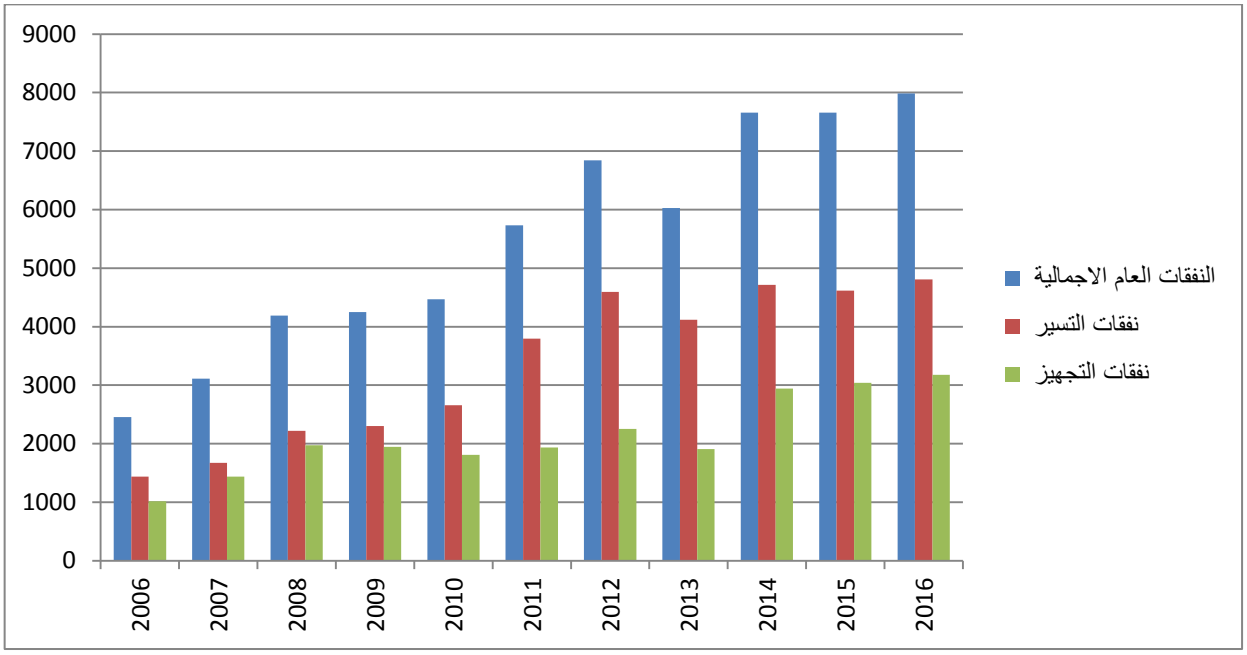

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول

من خلال الجدول يلاحظ أن النفقات العامة بلغت سنة 2006 مبلغ 2453.014ملياردج ثممبلغ 3108.669 مليار دج سنة 2007 هذه الزيادات تتعلق بمشاريع البنى التحتية الري والموارد المائية،الزراعة والصيد البحري، التربية والتعليم، في حين أنها ارتفعت الى4246.334 مليار دج لسنة 2009 وذلك راجع إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو واستمرت بالزيادة لتصل إلى 7656.2 مليار دج سنة2014، وهذا يرجع إلى إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي لا يقل أهمية عن سابقه .

وتسعى الحكومة من خلال هذه الزيادة في حجم نفقات التسيير والتجهيز لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ودعم القطاعات المختلفة وبذلك يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، في سنة 2015 عرفت النفقات العامة ارتفاع من جديد حيث بلغت 7656.3 مليار دج وارتفاع نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة،غير أن سنة 2016 لم تعرف هذه الزيادة الكبيرة بل سجلت ارتفاع ضعيف ومتوازن بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز بمبلغ 7984.1 مليار دج.

المطلب الثالث: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر 2005-2016

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لأهم البرامج الاقتصادية المعتمدة من طرف الحكومة لتفعيل القطاعات الاقتصادية، وتعزيز الاستثمار العمومي وتوفير نسبة ملائمة لتحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي.

أولا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

هو عبارة عن آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وقد جاءهذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية ولقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 4202.7 مليار دج لما تقسيمه على القطاعات حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يوضح الجدول الموالي مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسن ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآتأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا اتصال والإعلام	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2013، ص47

الشكل رقم 03: مضمون البرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009

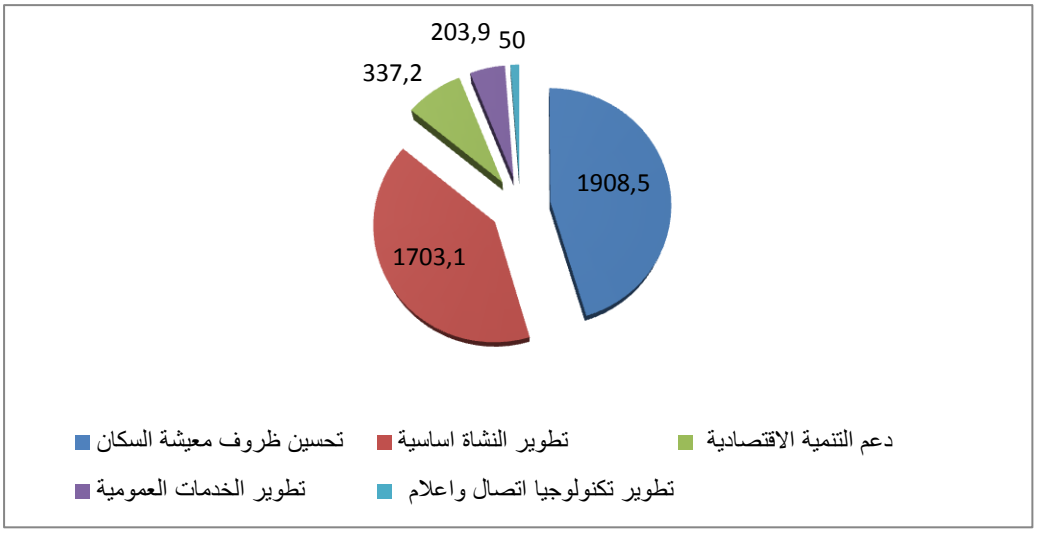

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول

يلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات المالية لهذا البرنامج ترتكز على خمسة محاور رئيسية وهي:

1-تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ1908.5 مليار دج

2-تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دج

3-دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 دج

4-تطوير الخدمات العمومية بمبلغ 203.9 مليار دج

5-تطوير تكنولوجيا الاتصال والإعلام بمبلغ 50 مليار دج

يتضح لنا من الجدول أن محور تحسين ظروف معيشة السكان هي النسبة الأكبر وذلك للأهمية التي يكتسبها المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ أهمية دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية ومن أبرز أهم نتائج هذا البرنامج هو ارتفاع معدلات النمو خارج المحروقات وانخفاض معدلات البطالة.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014

لقد خصصت لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني لسنوات 2010-2014وغلافه المالي قدر 21214 مليار دج، ولقد تم اعتماد هذا البرنامج في إطار تعزيز التنمية الشاملة مع العلم انه يشمل ثلاثة محاور رئيسية كما هم موضح في الشكل

:الجدول رقم04: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010- 2014

يوضح هذا الجدول مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ	النسب%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
برنامج تطوير الهياكل قاعدية	8400	38.53
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
المجموع	21803	100

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2013، ص47

الشكل رقم04:مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

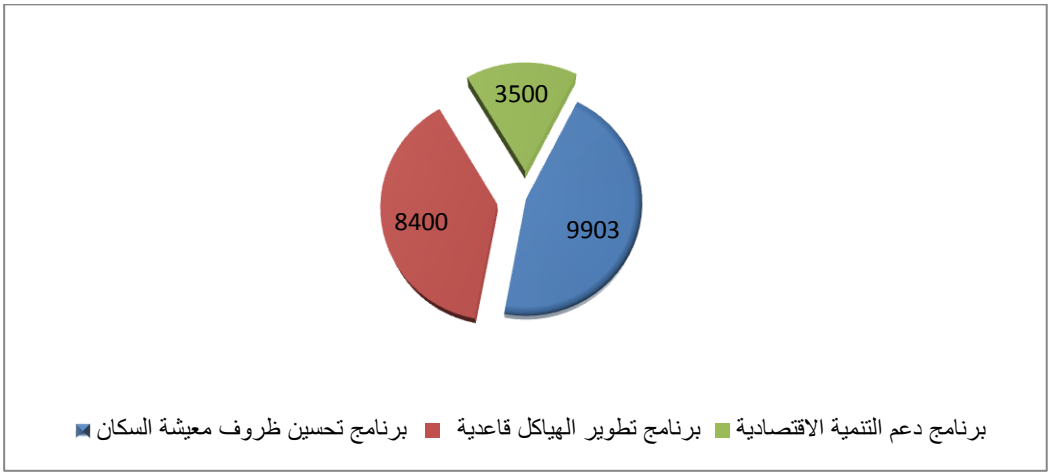

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول يلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان هي في الصدارة، من حيث حجم ما خصص له من مخطط الخماسي الثاني بنسبة 45.42%وحصيلة 9903 مليار دج، أما برنامج تطوير الهياكل قاعدية فهو الثاني ب38.53%وحصيلة8400مليار دج، وفي الأخير برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.05%ومبلغ 3500مليار دج.

ثالثا: برنامج توطيد النمو 2015-2019

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، وتم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ علىالمكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسن الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره7%مع حلول 2019.
- اهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- تقديم عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطراف واليد العاملة.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر من 2006-2016

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة،وكذلك سوف نتطرق إلى تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة2016/2006.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر 2006-2016

تعتبر الفترة 2006-2016من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الوطني الجزائري العديد من التحولات والتغيرات،وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات.

1- معدل إعادة الخصم:

يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة للتأثير على مقدار البنوك التجارية في منح الائتمان، ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك لخصم أوالإقراض منها وذلك مقابل سعر فائدة وهو معدل إعادة الخصم.

ويمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم05: تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

يوضح الجدول الموالي تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدلإعادة الخصم%	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2017، ص17

الشكل رقم 05: معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

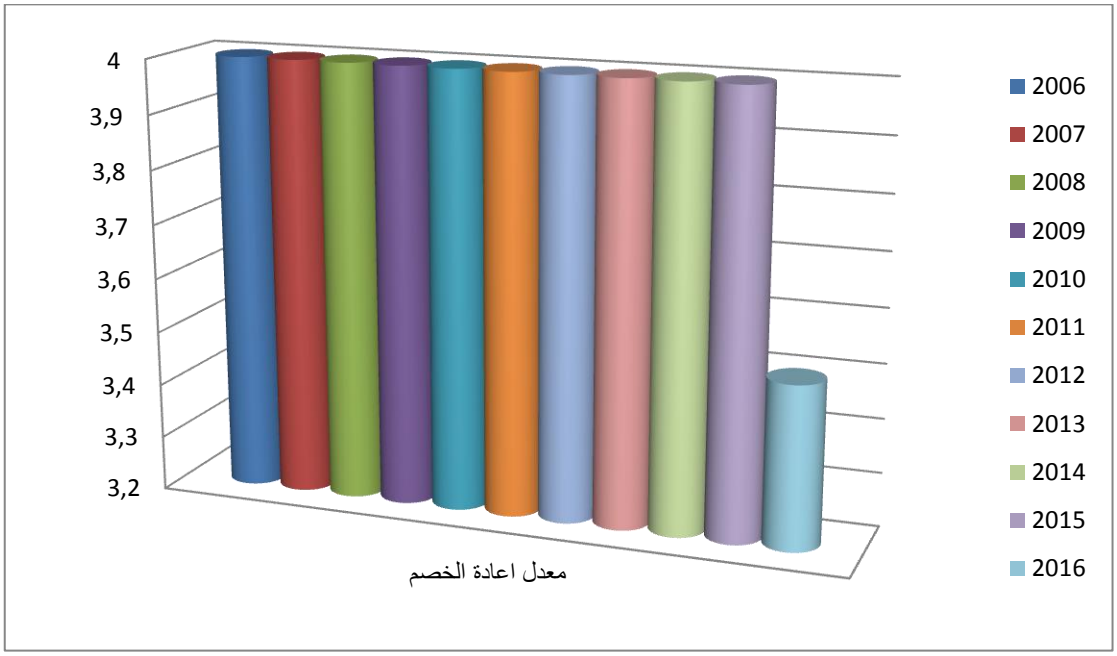

من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول

من خلال الجدول والشكل يلاحظ أن البنك حافظ على استقرار معدلات إعادة الخصم بنسبة 4% خلال فترة 2006- 2015 وذلك يدل علىانعدام إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر،وفي سنة 2016 انخفض معدل إعادة الخصم إلى 3.5% وهذا نتيجة لانخفاض لجوء البنوك لطلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية .

2- معدل احتياطي القانوني :

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90- 10 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبةبقيمةلا تتعدي 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية،[1]غير أنها لم تطبق فعليا وبقيت إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، لكن الأمر رقم (03- 11) المعدل والمتم

[1] يمينه بشيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر**، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد بسكرة، الجزائر،2015، ص 83.

للقانون 90- 10 الغى المادة 93 والذي وضع هذه الأداة دون التكفل بها من جانب أخر وبنص القانون الجديد على أدوات السياسة النقدية ماعدا الاحتياطي القانوني .

ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلسالنقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقر عليه القانون رقم (04- 02) المؤرخ في 2004/03/12، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي القانوني.

الجدول رقم 06: تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 :

يبين هذا الجدول تطور معدلات الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الاحتياطي القانوني %	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	12	8

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2017، ص 17.

الشكل رقم06:تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

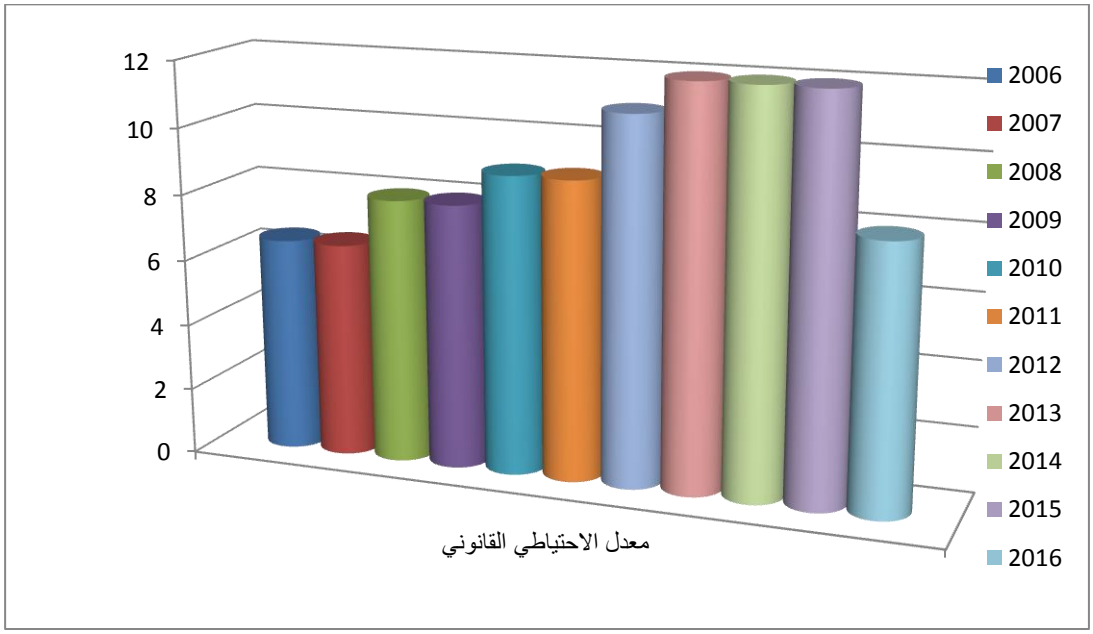

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدل الاحتياطي القانوني في ارتفاع مستمر من 6.5%سنة 2006 إلى12 % سنة 2015 وهذا الارتفاع ناتج عن الزيادة المفرطة في السيولة التي عرفتها البنوك التجارية وفي سنة 2016 أصبح معدل8% وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض السيولة لدى البنوك التجارية.

3-استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة،والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر افريل من سنة 2002، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أولأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عن حوالي 450 مليار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007 ليتم تعديله لاحقا كي يصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل امتصاص المزيد من السيولة.

الجدول رقم 07: تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة من 2006-2016

يوضح هذا الجدول تطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة من 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل علي استرجاع السيولة لمدة 7 أيام%	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
المعدل علي استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر%	2	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2017، ص17.

الشكل رقم07:تطور معدلات تدخل بنك الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

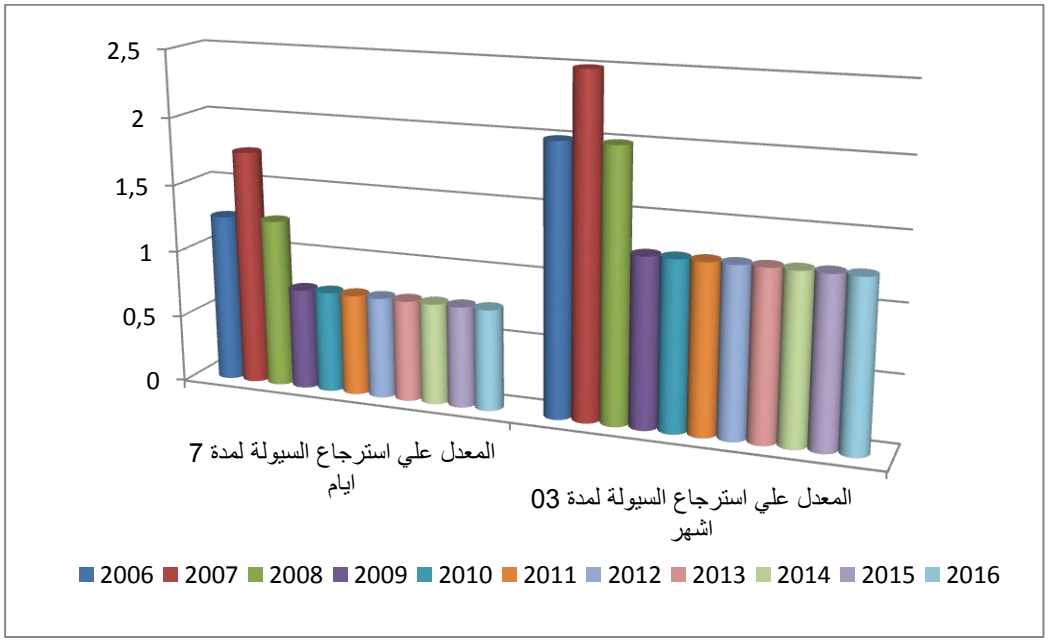

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول والشكل يلاحظ أن معدلاتالفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام عرفت تذبذب من 2006إلى 2008 واستمر هذا المعدل بانخفاض في السنوات الموالية من 2009 إلى 2016 ليصل إلى 0.75 % ولقد بقي ثابت،أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على استرجاع السيولة لثلاثة أشهرهي أيضا عرفت تذبذب في معدلاتها حيث تراوحت بين 2% و2.5%وبقيت معدلات ثابتة من سنة 2009-2016 بمعدل 1.25% .

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

تعرف الكتلة النقدية:بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وفي الجزائر. تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية:[1]

- ❖ النقود الورقية : والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.
- ❖ النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية ودائع مركز الحساب وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك أخر.
- ❖ أشباه النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل مايسمى بالسيولة المحليةM2.

[1] أكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009**، شهادة ماجستير، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص198.

الجدول رقم 08: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة2006-2016

يوضح الجدول الموالي تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M1	معدل نمو M1	الودائع لأجل شبه النقود	العرض النقدي	معدل نمو M2
2006	1081.4	2096.4	3177.8	-	1766.1	4827.6	-
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.22	1767.00	5994.6	24.17
2008	1524.9	3425.0	4964.9	17.27	1991.0	6955.9	16.03
2009	1835	3114.8	4949.8	-0.30	2228.9	7178.7	3.20
2010	2098.6	3539.9	5638.5	13.91	2524.3	8162.8	13.70
2011	2571.5	4570.2	7141.7	26.66	2787.7	9929.2	21.63
2012	2952.4	4729.1	7681.5	7.55	3333.6	11015.1	10.93
2013	3231.1	5018.7	8249.8	7.39	3691.7	11941.5	8.41
2014	3685	5918.0	9603.0	16.40	4083.7	13686.8	14.61
2015	4124.8	5136.3	9261.1	-3.56	4443.4	13704.5	0.12
2016	4632.1	4909.8	9541.9	3.03	4409.3	13945.1	1.75

المصدر:النشرة الإحصائيةالثلاثية، 2017، ص11.

الشكل رقم08: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

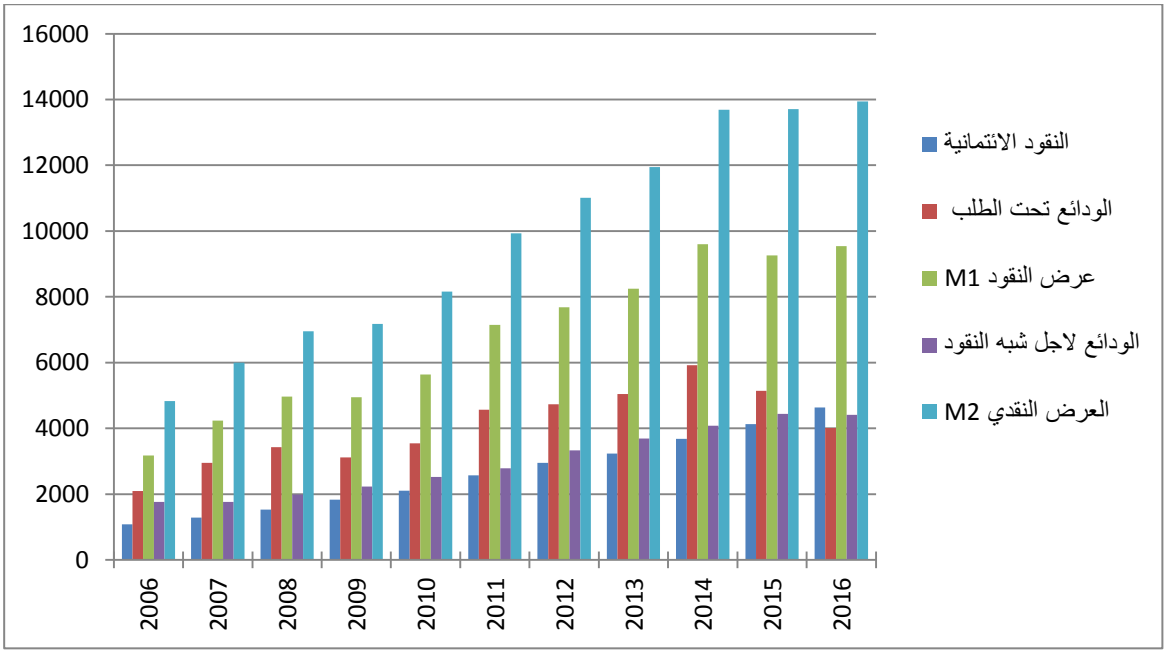

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول

يلاحظ من الجدول أن تطور الكتلة خلال الفترة 2006-2016 شهدتارتفاعا متواصلا في أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث سجلت الكتلة النقدية نمو من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2006 قدرت الكتلة النقدية 4827.6 مليار دج ثم ارتفعت إلى 13945.1مليار دج سنة 2016 وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية من طرف الدولة، حيث في سنة 2007 ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا طفيفا قدر ب 5994.6مليار دج، وتواصل الارتفاع في السنوات الأخيرة ليبلغ 8162.8 مليار دج سنة 2010، مقابل 7178.7مليار دج سنة 2009، أما في سنتي 2011 و2012نلاحظ نمو حجم العرض النقدي،والسبب يعود في ذلك إلى تحسن وارتفاع حجم الودائع لدى البنوك، أما في السنوات الأخيرة 2013-2016 نلاحظ هناك تباطؤ في وتيرة التوسع النقدي .

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول و الديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتمثل هذه المقابلات في صافي الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد و القروض للخزينة .[1]

1 – صافي الأصول الخارجية:

أصبحت الموجودات الخارجية الصافية تشكل المصدر الأساسي لخلق النقود، وهي تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ انه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية و العكس.[2]

[1] أكن لونيس، مرجع سابق، ص206-208.

2 -القروض المقدمة للاقتصاد:

هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتمثل المصدر الثاني لخلق النقود والذي يعتبر منخفضا بالنظر إلى حجم السيولة المتوفرة .

3 -القروض المقدمة للدولة:

تتمثل قروض الدولة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات و الأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية .

الجدول رقم 09: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

يوضح الجدول الموالي مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	10247.0	-3627.3	2615.5
2009	10886.0	-3488.9	3086.5
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3726.5
2012	14940.0	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.5	-1992.4	6504.6
2015	153705.4	567.5	7277.2
2016	12596.0	2682.2	7980.2

المصدر النشرة الإحصائية الثلاثية،2017،ص10.

الشكل رقم09: تتطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016

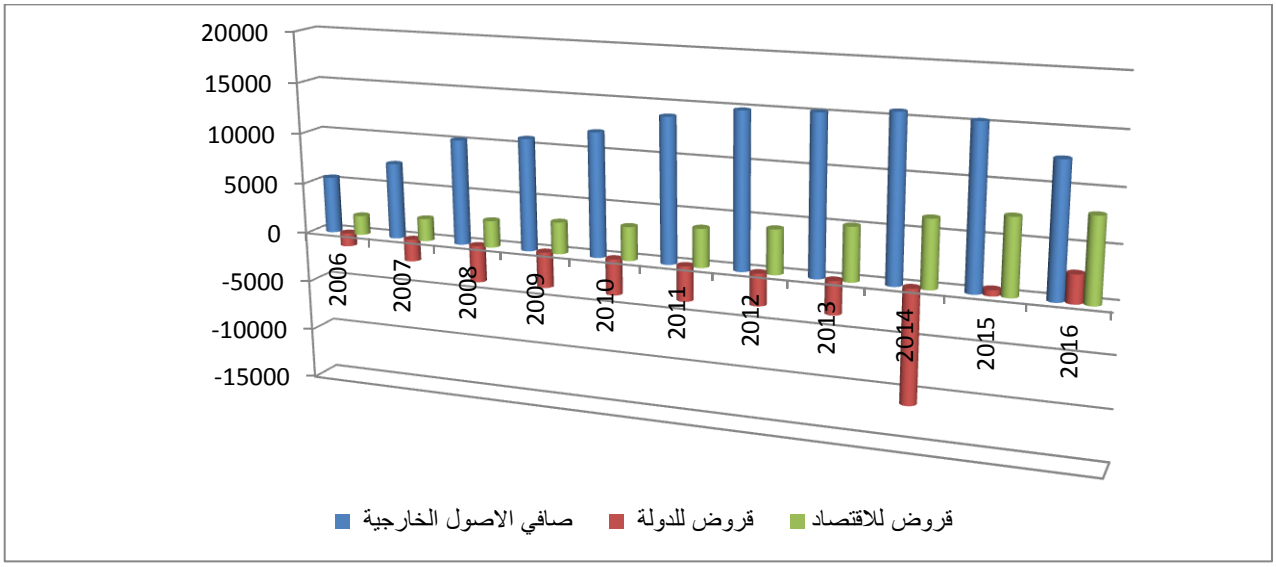

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد علي معطيات الجدول

يلاحظ من خلال الجدول أن صافي الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة حيث انتقلت من 5515.0مليار دج سنة 2006 إلى 7415.5مليار دج سنة 2007، ثم 10247.0مليار دج سنة 2008، وتواصل ارتفاع الأصول الخارجية في السنوات الموالية (2009-2015) وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، في سنة 2016شهدت انخفاض وصل قيمته إلى 12596.0 مليار دج هذا ناتج عن انخفاض أسعار البترول .

أما بالنسبة لقروض الدولة شهدت انخفاضا في نموها من سنة 2006 إلى 2014ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى تحول هذه القروض لحقوق بسبب تقليص مديونية الخزينة، أما في سنة 2015شهدت ارتفاعا قيمته 567.5 مليار دج ليصل سنة 2016 إلى 2682.2مليار دج .

أما بالنسبة لقروض الاقتصاد شهدت نمو مستمر، ففي سنة 2006 كانت القيمة القروض 1905.4مليار دج لتصل في سنة 2016 بقيمة 7980.2مليار دج، وهذا الارتفاع يعود سببه إلى تمويل البرامج التي دعمتها الدولة خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث:أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال مربع كالدور خلال الفترة 2006-2016

أولا: مفهوم مربع كالدور السحري وأهدافه

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الانجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهدافالأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري.

1- تعريف مربع كالدور السحري:

يقصد بالمربع السحري كالدور تحقيق الأهدافالرئيسة للسياسة اقتصادية الكلية،ويسمى بالمربع لوجود أربعةأهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الأهدافبنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكل مربع، ويسمى مربع سحريا لصعوبة تحقيقالأهدافالأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت وشكله كالتالي.

رسم توضيحي لمربع كالدور السحري

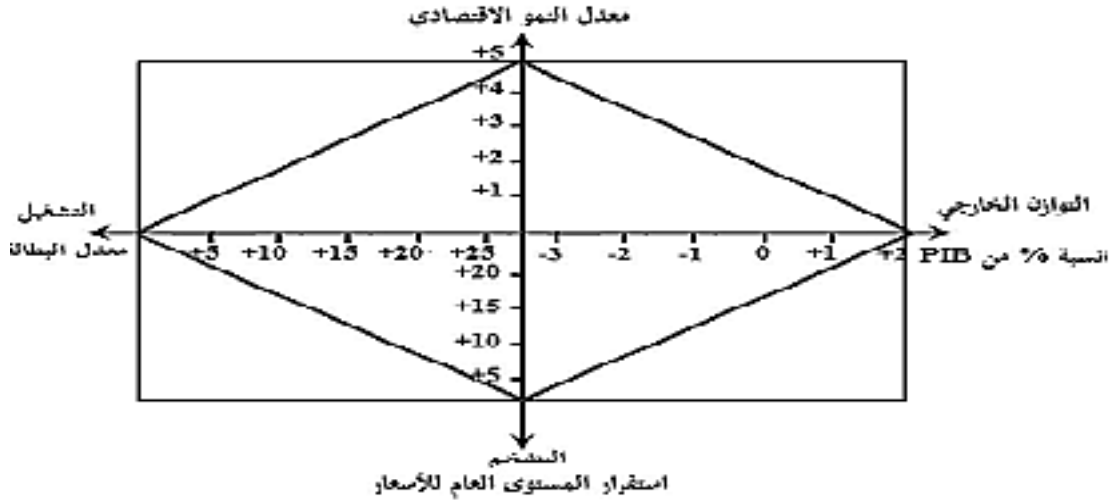

ثانيا: أهداف مربع كالدور السحري

تتمثل أهداف مربع كالدور السحري في ما يلي :[1]

1- تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول:

هو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، والمداخيل، الثروة ... وعادة مايتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

2- تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد:

المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لايكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك، وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما لايجبأن يكون مساوي للصفر لأنهيمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل

3-تحقيق معدل بطالة منخفض:

كل الدول تسعى لتحقيق الشغل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك الأمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقي على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدم.

4-تحقيق توازن اقتصادي خارجي:

إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فنجده في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى اكبر من إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، لذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في

[1] زكرياء مسعودي، **تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد06، 2017،ص217.

ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بان الأهداف السابقة عبارة عن نسب مئوية.[1]

المطلب الثاني: تحليل الاصلاحات الاقتصادية للنمو الاقتصادي والتشغيل باستعمال مربع كالدور2006-2016

للمؤشرات الاقتصادية الأربعة والمتمثلة في معدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك قسمنا فترة الدراسة إلى 3 مراحل ورسم مربع كالدور لكل نسبة كما يلي:

1-تحليل أداء مربع كالدور السحري من خلال برنامج دعم النمو من 2006- 2009

الجدول رقم10: متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2006-2009

يوضح الجدول الموالي متغيرات مربع كالدور بالجزائر خلال الفترة 2006-2009

الوحدة: مليار دج

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2006	2	12.3	1.7	24.3
2007	3	13.8	3.7	22.5
2008	2.4	11.3	4.9	19.9
2009	1.6	10.2	5.7	0.3
المجموع	9	47.6	15.47	67
المتوسط	3	15.77	5.16	22.34

المصدر: التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر

[1] زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص218.

الشكل رقم 10: متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر2006-2009

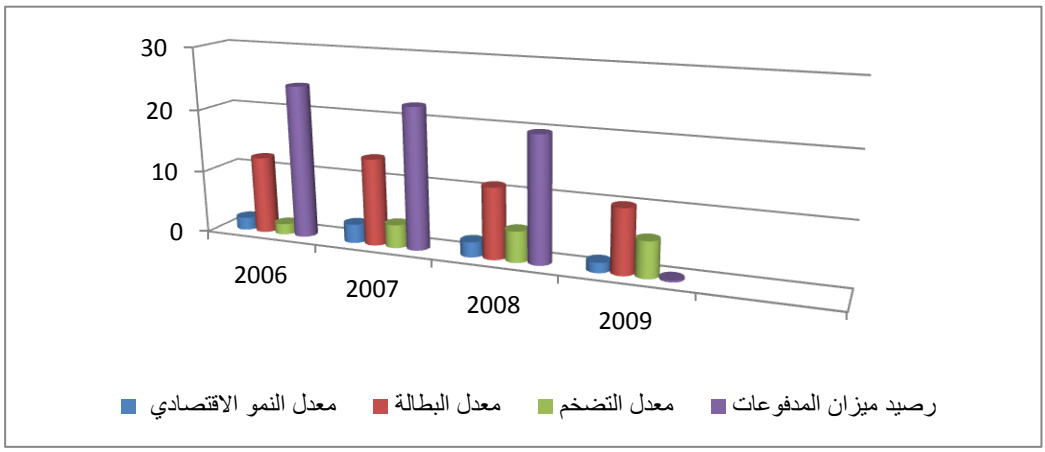

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول

الشكل رقم 11: تطبيق مربع كالدور السحري 2006-2009

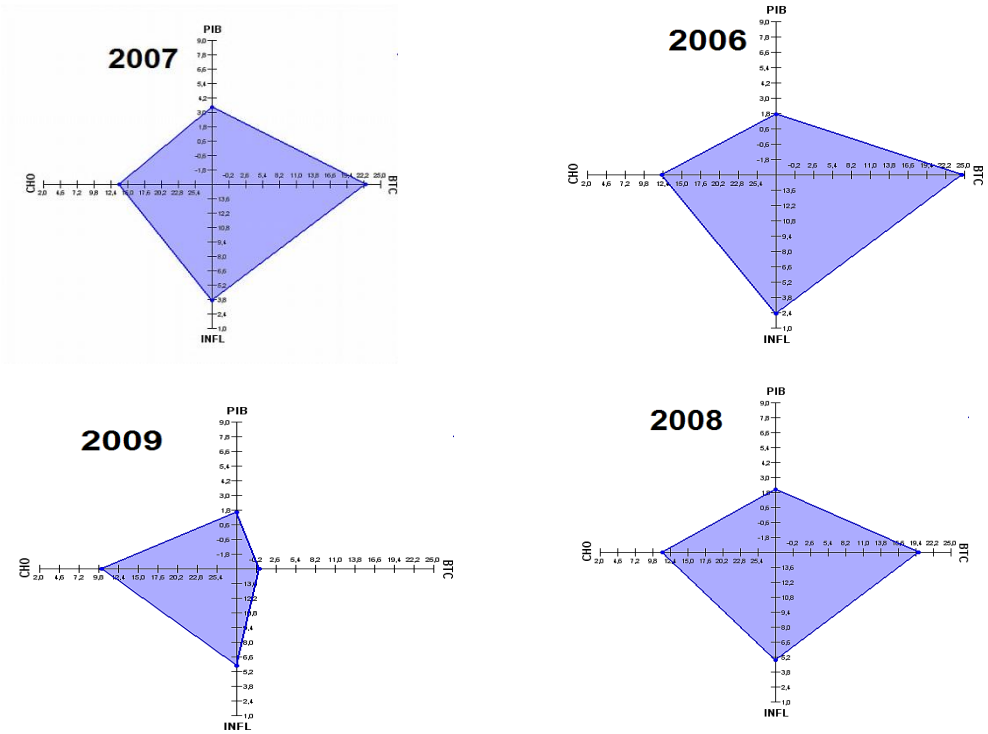

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrésmagiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري سوف نحلل هذه الفترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2006-2009 كالتالي:

- **البطالة:** نلاحظ تحسن في مؤشر البطالة من خلال انخفاضها من 12.% إلى10.2%وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي واهتماما كبيرا لهذا الهدف.
- **النمو الاقتصادي:** نلاحظ تذبذب في معدلات النمو حيث بلغت سنة 2006 بنسبة 2%وأسوء نتيجة لها سنة 2009 بنسبة 1.6%وذلك راجع إلى انخفاض معدل النمو في قطاع المحروقات والذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي.
- **ميزان المدفوعات:** نلاحظ تحسن في ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول وقيمة الصادرات حتى سنة 2009التي انخفض إلى 0.3%وهذا راجع إلى الأزمة العالمية 2008.
- **التضخم:** نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم حيث بلغ التضخم في سنة 2006 نسبة1.7%ليصل إلى 5.7%سنة 2009 وهذا راجع إلى الضرائب التي فرضت في الاقتصاد الجزائري.

2-تحليل أداء برنامج توطيد النمو 2010-2014 من خلال مربع كالدور السحري

الجدول رقم 11:متغيرات مربع كالدور بالجزائر 2010-2014

يوضح الجدول الموالي متغيرات مربع كالدور بالجزائر 2010-2014

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2010	3.6	10	3.9	7.3
2011	2.9	10	4.5	8.9
2012	3.4	11	8.9	6.4
2014	3.8	10.6	2.9	4.3-
المجموع	16.5	51.4	23	18.6
المتوسط	4.13	12.85	5.75	4.65

المصدر: التقرير السنوي التطوير الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر

شكل رقم 12: متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2010- 2014

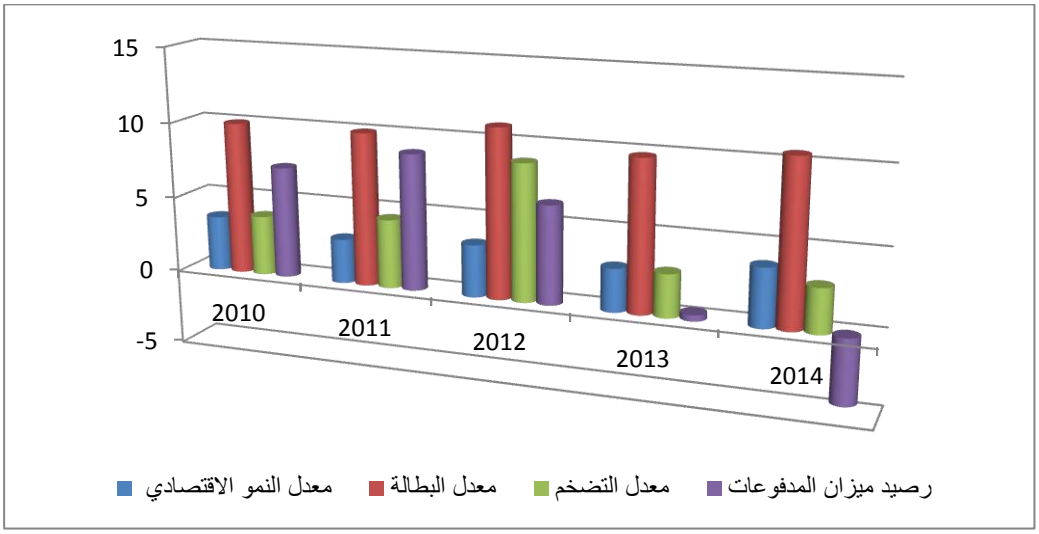

من إعداد الطالبتين باعتماد علي معطيات الجدول

الشكل رقم13: تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري من 2010-2014

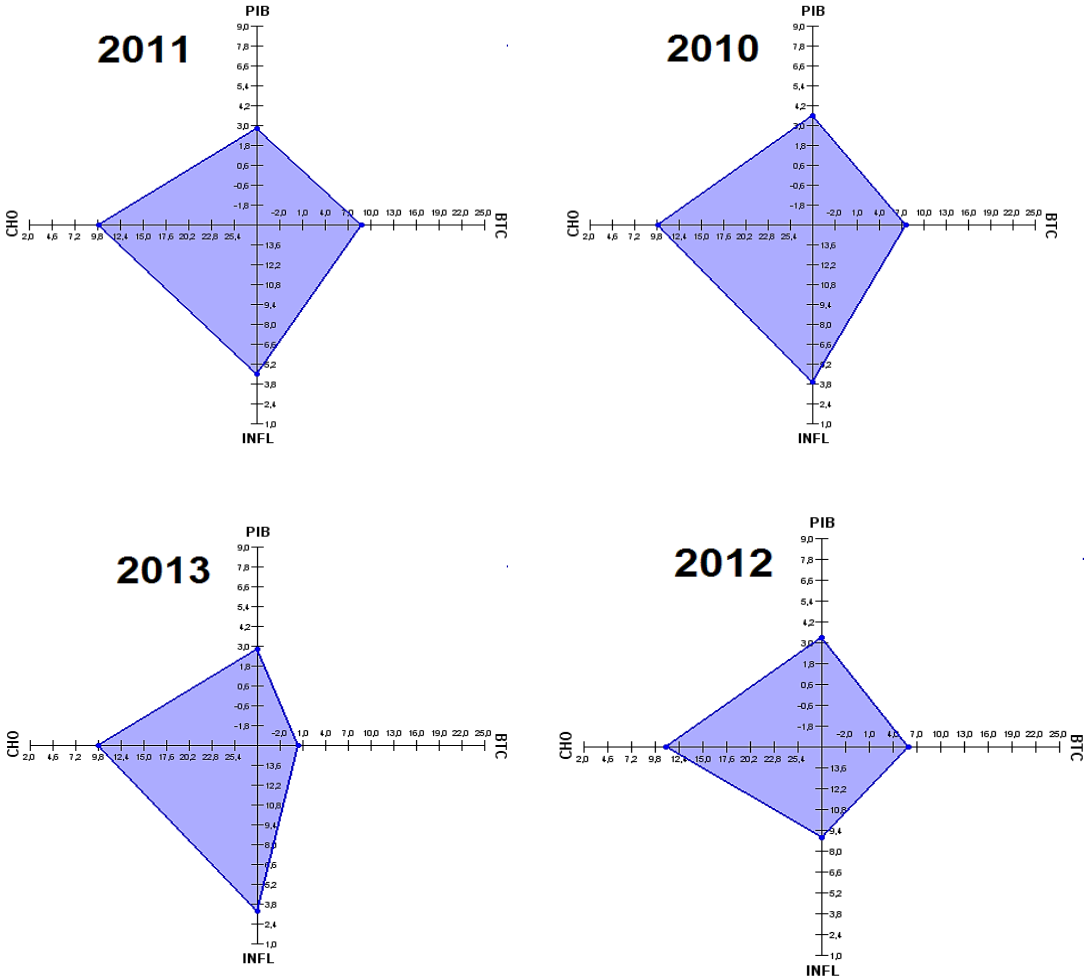

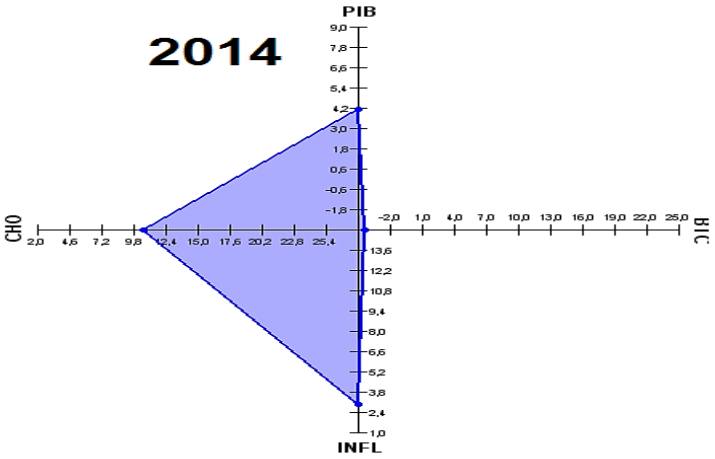

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrésmagiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري سوف نحلل هذا البرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2010-2014 كالتالي:

- ❖ البطالة: يتضح لنا تحسن في مؤشر البطالة وبالتالي استقرار وبقاء الكل على حاله في معدل 10%خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي.
- ❖ النمو الاقتصادي: نلاحظ تذبذب معدلات النمو الاقتصادي كنتيجة للتراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات.
- ❖ ميزان المدفوعات: نلاحظ من خلال مربع كالدور أنه في تراجع ليصبح سنة 2014 بنسبة 4.3-% وهي النسبة الأضعف والسبب الرئيسي هو ارتفاع الواردات وانخفاض أسعار المحروقات.
- ❖ التضخم:نلاحظ منخلال الجدول والشكل تذبذب في معدلات التضخم وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاجوالاستيراد، ليسجلأعلىنسبة سنة2012 لتصل 8.9%وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل، وبدا بالانخفاض ليصل إلى سنة 2014بنسبة 2.9 %.

3- تحليل أداء برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 من خلال مربع كالدور السحري

الجدول رقم 12:متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2015-2016

يوضح هذا الجدول متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2015-2016

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	رصيد ميزان المدفوعات
2015	3.9	11.2	3.42	-30.96
2016	3.6	10.5	6.4	-21.42
المتوسط	3.75	10.85	4.91	-26.19

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

شكل رقم14: متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر 2015- 2016

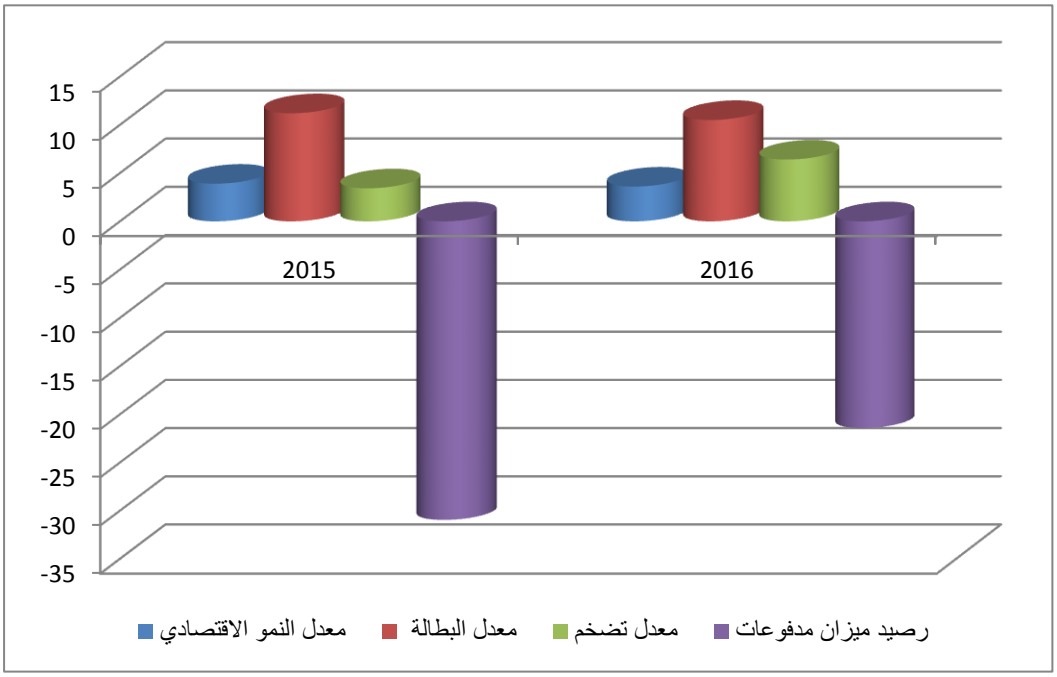

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

الشكل رقم 15: تطبيق مربع كالدور السحري علي الاقتصاد الجزائري لفترة 2015-2016

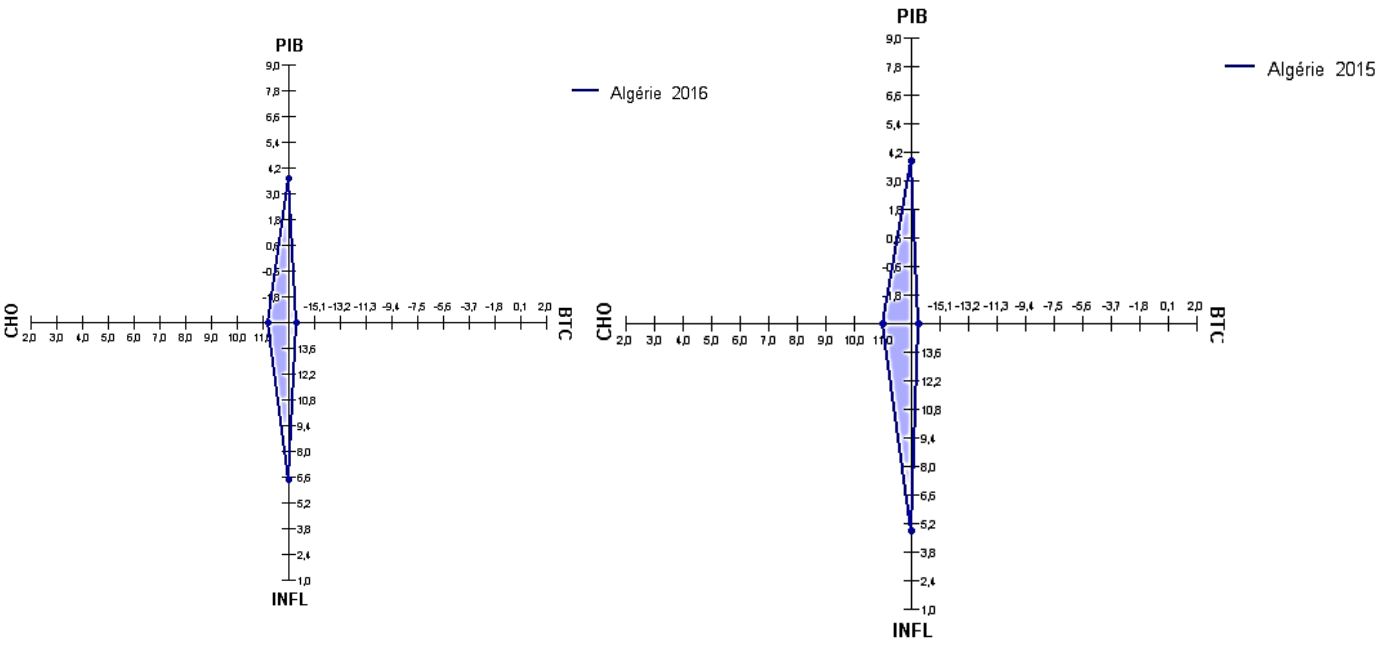

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrésmagiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة شكل مربع كالدور السحري سوف نحلل برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة الممتدة من 2015-2016.

- ❖ البطالة : يلاحظ استقرار في معدلات البطالة وهذا راجع إلى تحفيزات الضريبة والتمويل لإنشاء مؤسسات صغيرة ، وهذا راجع أيضا إلى سياسة ترشيد النفقات.
- ❖ النمو الاقتصادي:يلاحظ تراجع طفيف وذلك بسبب تراجع في قطاع المحروقات.
- ❖ ميزان المدفوعات: يلاحظ انخفاض وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات وزيادة قيمة الواردات.
- ❖ التضخم: يلاحظ ارتفاع معدل تضخم وهذا راجع إلى ارتفاع قيم الواردات وبمعنى آخر ارتفاع المواد الغذائية والتي لها اثر على أسعار استهلاك.

خلاصة الفصل

أمام التحديات التي تمثلت في التغيرات الكبيرة التي عرفتها الوضعية المالية والنقدية في الجزائرخلالالسنوات الأخيرة التي تميزت بفائض في السيولة بسبب انطلاق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي والذين تطلبا ضخ أموال كبيرة ضف إلى ذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية ومحاولة التصدي لانتقال العدوى للاقتصاد الوطني، هذه الوضعية التي تنبئ بحدوث ضغوط تضخمية.

نظرا لتجنب التغيرات قامت السياستين المالية والنقدية للاستجابة لهذه التغيرات باستحداث وسائل وأدوات جديدة للتحكم في الأسعار وتوفير فرص شغل جديدة.

الخاتمـــــة

العامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى دور كل من السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي والتشغيل، وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيم وأدوات وأهداف كل من السياسة المالية والنقدية وكذا التطرق إلى النمو الاقتصادي والتشغيل، وأخيرا تم إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للفترة 2006-2016 .

انطلاقا من الإشكالية المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في فصلين تمكنا من الوصول إلى جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في النقاط التالية:

❖ **النتائج:**

1. إن بلوغ الأهداف النهائية التي تصبو إليها كل من السياستين المالية والنقدية يتطلب حد للتضارب القائم بينهما كما أن بلوغ هذه الأهداف بشكل فعال يتطلب تفعيل أدوات كل من السياستين، فالنسبة للسياسة النقدية هناك أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة أهمها معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، وتتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق العام، والإيرادات العامة،ويختلف واقع هذه الأدوات بين الدول النامية والمتقدمة.
2. من خلال معالجتنا لأدوات السياسة المالية تبين لنا أن لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافةإلى الدور الذي تلعبه هذه الأهداف في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم النمو الاقتصادي.
3. عرفت النفقات العامة توسع كبير خلال الفترة المدروسة خاصة فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.

4. يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لايمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول.
5. ساهمت الإصلاحات المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب حجم المبالغ المنفقة من خلال برامج الاستثمارات العامة.
6. انخفض معدل البطالة في الجزائر إلى حدود 10% وهذا يعتبر معدل مقبول في دولة نامية.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

1. تعد السياسة المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
2. هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياستين المالية والنقدية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية أي أن هناك تكاملا هاما وقويا بينهما في تحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه خاص.

❖ ساهمت السياسة المالية والنقدية المنتهجة في الجزائر في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .

❖ **الاقتراحات:**

1. ضرورة إتباع سياسات مالية ونقدية متكاملة وتسير في نفس الاتجاه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي والتشغيل.
2. العمل على تفعيل السوق النقدي من خلال جهاز مصرفي متماسك يساعد السياسة النقدية لبلوغ أهدافها المسطرة.
3. بالنسبة للسياسة النقدية يستوجب تفعيل الدور الحقيقي لهذه السياسة بمنحها أكثر استقلالية، وإدارةأدواتها بشكل حقيقي من خلال تفعيل السوق المالي.

4. ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشروعات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي.

آفاق البحث: لكي لا يعتقد الباحث أنه قد ألم بالموضوع وأحاط به، فلا شك أن هناك كثير من النقائص التي قد يحتويها هذا الموضوع سواء في جانبه المنهجي أو المعلوماتي،ونتيجة للجهد ولما آلتإليه دراستنا فقد ارتسمت وتولدت لدى الباحث عدة مواضيع يراها جديرة بن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع و الأبحاث القادمة.

- ❖ أهمية السياسة التجارية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية .
- ❖ برنامج التنمية الاقتصادية 2015- 2019 وأثره على النمو الاقتصادي .
- ❖ ترشيد الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- ❖ محددات التضخم ودور السياسة المالية والنقدية في معالجته في الجزائر.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر و التوزيع ,ط1،عمان، 2013.
2. إياد عبد الفتاح النسور،**المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة** (التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي)، دار صفاء للنشر و التوزيع ،ط1،عمان، 2013.
3. بسام الحجار، عبد الله رزق،**الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2010.
4. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004 .
5. حربي محمد موسي عريقات، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** (مفاهيم و تجارب)، دار البداية ناشرون و موزعون، ط1، عمان, 2014.
6. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان،ط ، 2008.
7. رشاد العصار، عاطف الأخرس و الآخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع،عمان،2011.
8. رشاد العصار، عاطف الأخرس و الآخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنسر و التوزيع، ط1، عمان،2001.

قشي مايا، **العولمة المالية وأثارها علي نظامالصرف**، دار الحامد للنشر و التوزيع,، ط1، 2017.

9. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر،2006 .

10. الطاهر لطرش،**الاقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2015.

11. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2،2012.

12. عبد القادر محمد وعبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

13. عبد المجيد قدي،**المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية**(دراسة تحليلية تأسيسية)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.

14. العلواني عديله، **المسير في الاقتصاد النقدي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع,، ط1، 2014.

15. فرحات غول، **مدخل إلي الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ط1،الجزائر، 2017.

16. فيصل بوطيبة، **مدخل لعلم الاقتصاد**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2017 .

17. لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

18. محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان . الأردن، ط1، 2007.

19. محمود يونس، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**,، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر و التوزيع,، مصر، 2013.

20. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياستي التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

21. مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 2015 .

22. مصطفي يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، 2015.

23. موسي زواوى ، **مدخل عام للاقتصاد السياسي** ، منشورات الدار الجزائرية ،ط1 ،الجزائر ، 2015.

24. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010.

25. هشام مصطفي الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2007.

26. هيل عجمي جميل الجنابي,، **النقود و المصارف والنظرية النقدية**,، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط2، عمان، 2014.

27. وحيد مهدي عامر، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، دار الجامعة، الإسكندرية.

2- المذكرات والأطروحات

1. أريا لله محمد، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار**,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, 2011.

2. أكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر 2000-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم اقتصادية، 2010 .

3. بالعربي عبد القادر، **الجزائر بين البطالة والقطاع غير رسمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص54.
4. بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2016.
5. درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورة دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2016.
6. زيرمي نعيمة، **اثر التحرير علي النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2015.
7. لموتي محمد، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009.
8. معط الله أمال، **آثار السياسة المالية علي النمو اقتصادي دراسة قياسه لحالة الجزائر1970-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2015.
9. يمينه شبيرة، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر**, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، الجزائر،2015.

3- مقالات ومجلات

1. زكرياء مسعودي، تقيم أداء برامج تعميق الإصلاحات بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2011-2016،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد06،2017 .

2. نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.

4-المواقع الالكترونية

1. موقع بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 2017-www. bank-of-algeria.dez
2. موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dez
3. موقع وزارة المالية

5- التقارير

4. التقرير السنوي للتطوير الاقتصادي والنقدي في للجزائر

قائمة الملاحق

تم بحمد الله

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع السياستين المالية والنقدية ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل مع دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016 وتهدف في الجانب النظري إلى توضيح مفهوم السياستين النقدية والمالية وأدواتهما وأهم أدوات السياستين في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل إضافة إلى عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة.

أما الجانب التطبيقي يهدف لإبراز واقع السياسة المالية ومسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016 وقد خلصت الدراسة إلى أن السياستين لم يكن لهما دور كاف في توجيه برامج التنمية وفق ما هو منتظر منها.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، البطالة، النفقات، الإيرادات.

Résumé:

Cette étude aborde le sujet des politiques financières et monétaires et leur rôle dans la croissance économique et d'exploitation avec le cas d'étude Algérie au cours de la période 2006-2016 et vise à côté théorique de clarifier le concept de la politique monétaire et fiscale et leurs outils, et les deux plus importantes politiques outils dans la réalisation de la croissance économique et à l'exploitation en plus d'afficher les concepts les plus importants liés à la croissance Économique et chômage.

Le côté pratique vise à mettre en évidence la réalité de la politique fiscale et le cours de la politique monétaire en Algérie au cours de la période 2006-2016 L'étude a conclu que les deux politiques n'ont pas un rôle suffisant dans l'orientation des programmes de développement en fonction de ce qu'on attend d'eux.

Mots-clés: politique fiscale, politique monétaire, croissance économique, chômage, dépenses, revenu.